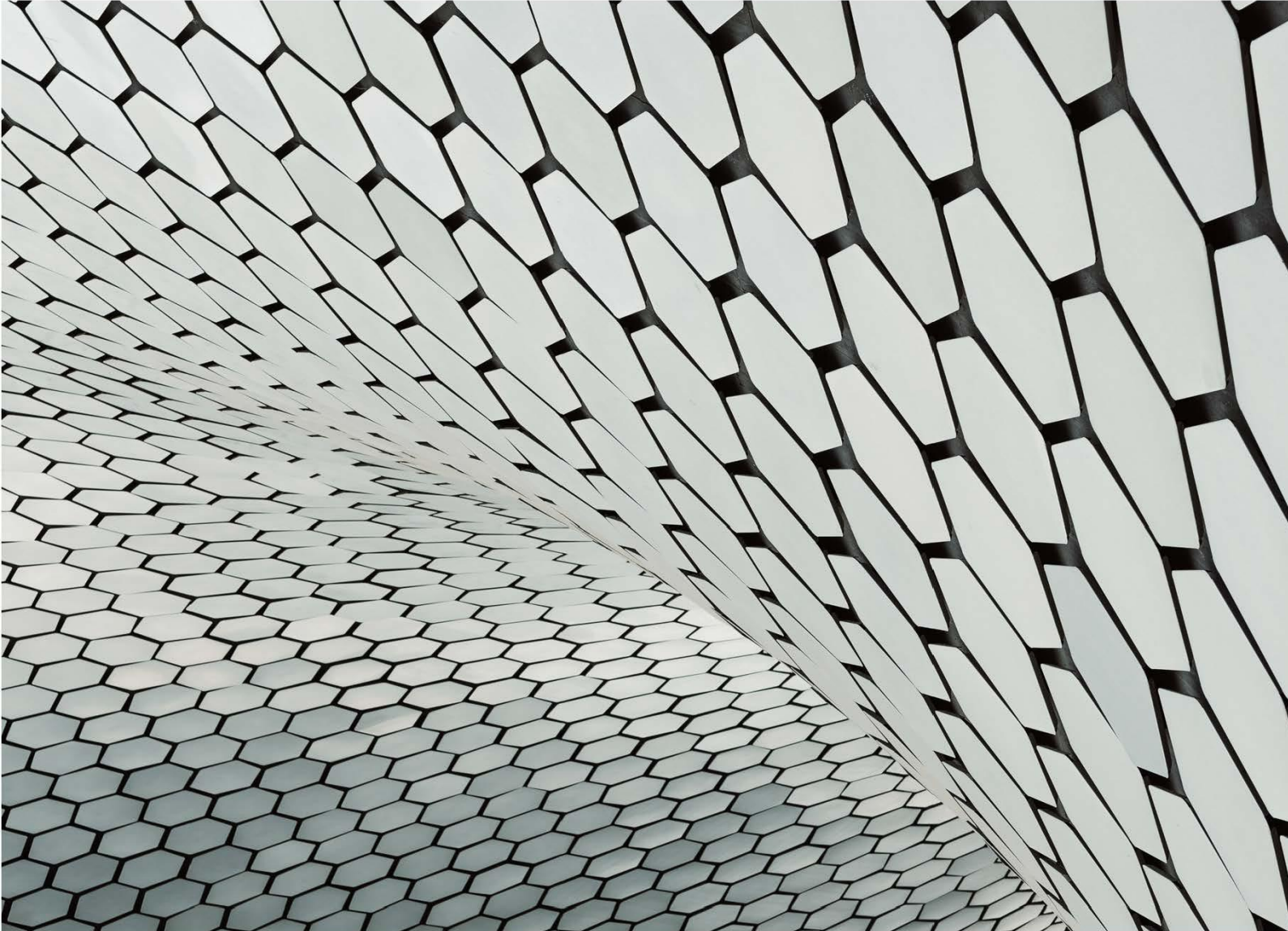


دليل تقييم استعداد الدول لاعتماد معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة
(ISSB) أو استخدامها بشكل آخر



3	تمهيد
4	ملخص تنفيذي
6	المقدمة
8	هيكل التقييم والدليل
9	دعم اتخاذ القرار لإعداد خطة عمل لاعتماد معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) أو استخدامها بشكل آخر.
9	العملية التنظيمية - الآلية؟
9	الكيانات المبلغة—الجهة المعنية؟
9	المتطلبات—ما هو مطلوب؟
10	الاستعداد—الموعد؟
10	الإجراءات المحتملة
11	مجالات الاستعداد الخاصة بالدول
12	استعداد المنظومة
12	مجال التقييم (أ) - البنية التنظيمية والأسس المؤسسية
14	مجال التقييم (ب) - المسؤولون عن إعداد التقارير والخدمات المهنية
18	مجال التقييم (ج) - البنية التحتية للمعلومات والبيانات
23	استعداد معدي التقارير
23	مجال التقييم د - مستوى النضج والمهارات والقدرات المتخصصة
27	مجال التقييم هـ - الإلمام بمتطلبات الإفصاح وممارسات إعداد التقارير
33	استعداد نظام الدعم
33	مجال التقييم "و"—نظام الدعم
41	مناهج التقييم المحتملة
41	رسم خرائط المشهد العام
41	التحليل المكتبي
41	استطلاعات الرأي
42	مشاركة الجهات الفاعلة
43	الخطوات التالية

تمهيد

يسرنا أن نقدم هذا المنشور، الذي تم إعداده من خلال التعاون الوثيق مع الشركاء التنفيذيين، بما في ذلك بنوك التنمية متعددة الأطراف، ووكالات التنمية بالإضافة إلى هيئات المحاسبة المهنية. كما نتقدم بجزيل الشكر للعديد من الجهات التنظيمية، والسلطات المسؤولة عن وضع المعايير، وغيرهم من الجهات الفاعلة في السوق ممن لم يدخروا جهداً لإثراء هذا العمل.

نتقدم بشكر خاص إلى مجموعة البنك الدولي (البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية (IFC)) والاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) نظير مساهمتهم السخية بمواد قيّمة تم إدراجها في هذا المنشور. وتشمل هذه المواد دراسات حالة ورؤى مستقاة من برامجهم، ومشاركاتهم القطرية فضلاً عن الأبحاث والتحليلات التي قاموا بها. وقد عززت مساهماتهم من الأهمية العملية والتطبيق العالمي لهذه الوثيقة.

ملخص تنفيذي

عقب إصدار المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) للمعايير الأولية في يونيو 2023، وهما المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية S1 المتطلبات العامة للإفصاح عن المعلومات المالية المتعلقة بالاستدامة والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية S2 الإفصاحات المتعلقة بالمناخ، أكدت مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) التزامها بدعم هيئات تنظيم أسواق رأس المال وغيرها من السلطات المختصة في اعتماد هذه المعايير أو استخدامها، ودعم البيانات المبلّغة أثناء تطبيقها.

كجزء من هذا الالتزام، قدمت المؤسسة مجموعة من المواد التي تدعم الاعتماد في إطار برنامج التنفيذ التنظيمي. وتشمل هذه المواد دليل الاختصاص الأولي لاعتماد معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) أو استخدامها بأي شكل آخر (يشار إليه بلفظ دليل الاختصاص القضائي)، دليل الأساس المنطقي القضائي لاعتماد معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) أو استخدامها (يشار إليه بلفظ الأساس المنطقي القضائي)، بالإضافة إلى أداة الأساس المنطقي القضائي لاعتماد معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) أو استخدامها (يشار إليها بلفظ أداة الأساس المنطقي القضائي) بجانب أداة إعداد خريطة العمل القضائية (يشار إليها بلفظ أداة إعداد خريطة العمل القضائية). تتم إضافة دليل تقييم استعداد الدول هذا بالإضافة إلى أداة تقييم استعداد الدول المصاحبة له إلى هذه المجموعة من الموارد. تم إعداد هذه المواد لتكون مكملة لمواد دعم الاعتماد الأخرى من خلال توفير نهج منظم لإجراء تقييمات استعداد الدول - مما يساعد الدول على اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن اعتماد معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) أو استخدامها بشكل آخر¹ وتحديد المجالات التي قد تحتاج إلى دعم موجه لضمان تقديم إفصاحات مالية عالية الجودة المتعلقة بالاستدامة. يركز هذا الدليل على مجالات الاستعداد لدعم الإفصاحات المالية عالية الجودة المتعلقة بالاستدامة من قبل الجهات الخاضعة للمساءلة العامة (PAEs)².

يقدم دليل تقييم استعداد الدول هذا ثلاثة مجالات للاستعداد يعزز بعضها بعضاً (انظر الشكل 1):

- **استعداد المنظومة**—استعداد البنية التحتية المؤسسية والسوقية لدعم الإفصاح المالي عالي الجودة المتعلقة بالاستدامة، بما في ذلك الهيكل التنظيمي، والقدرة على الإشراف، بالإضافة إلى مسؤولي إعداد التقارير، وخدمات الاستشارات والتحقق، وتوافر البيانات، والتقارير الرقمية؛
- **استعداد المُعدّين**—استعداد الكيانات لتطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية S1 والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية S2، بما في ذلك الحوكمة، وتوفير الموارد، والاستخدام المسبق للأطر الطوعية، وفهم آليات التناسب؛
- **استعداد نظام الدعم**—قدرة شركاء التنمية وهيئات المحاسبة وغيرهم على المساهمة في معالجة الثغرات في القدرات ودعم التنفيذ.³

1 في دليل الاختصاص القضائي، يشير مصطلح "اعتماد معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة أو أي استخدام آخر لها" إلى مجموعة من الأساليب التي قد تتبعها الدول "لا اعتماد معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) أو تطبيقها أو الاسترشاد بها بطريقة أخرى" عند إدراج متطلبات الإفصاح المتعلقة بالاستدامة في الأطر القانونية والتنظيمية. يشمل هذا النطاق النهج التي تنطوي على اعتماد أو استخدام المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية S1 والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية S2 بشكل مباشر، بالإضافة إلى إدخال متطلبات الإفصاح المحلية المتعلقة بالاستدامة (أو المعايير) المصممة لتقديم نتائج متوافقة وظيفياً مع تلك الناتجة عن تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية S1 والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية S2.

2 في هذه الوثيقة، يُقصد بمصطلح "الكيانات الخاضعة للمساءلة العامة" يتم تعريف الكيانات الخاضعة للمساءلة العامة في دليل الاختصاص القضائي على أنها:

(أ) الكيانات التي تُداول أوراقها المالية في سوق عامة، أو الكيانات التي هي بصدد إصدار أوراق مالية للتداول في سوق عامة؛ و
(ب) الكيانات التي تحتفظ بأصول بصفة استثمارية لمجموعة واسعة من الأطراف الخارجية كأحد أنشطتها الرئيسية، ولا تتمتع بحجم كبير في نطاق الدولة، بغض النظر عن هيكل ملكيتها أو وضع إدارتها.

مع التسليم بأن نطاق متطلبات الإفصاح المالي المتعلقة بالاستدامة في أي دولة قد يتجاوز الكيانات الخاضعة للمساءلة العامة، إلا أن التركيز في هذا الدليل ينصب على منظومة إعداد التقارير التي تدعم الإفصاحات المالية عالية الجودة المتعلقة بالاستدامة من قبل هذه الكيانات. ينص دليل الاختصاص القضائي على أنه عند إعداد الملفات التعريفية للدول، تأخذ المؤسسة في الاعتبار مدى شمول متطلبات الإفصاح المالي المتعلقة بالاستدامة لجميع الكيانات الخاضعة للمساءلة العامة أو معظمها (انظر القسم 3.3).

3 يُقصد بمصطلح "شركاء التنمية" بنوك التنمية متعددة الأطراف ووكالات التنمية.



توفر أداة تقييم استعداد الدول المصاحبة الجوانب الرئيسية للتقييم في كل مجال من هذه المجالات، مما يدعم قرارات الاعتماد القضائية وفقاً لأداة إعداد خريطة العمل.

تُساهم نتائج تقييم استعداد الدول في إثراء مجالات القرار الرئيسية الأربعة لأداة إعداد خطة العمل (العملية التنظيمية، والكيانات المُبلّغة، والمتطلبات، والاستعداد). كما تُساعد هذه النتائج في تحديد المجالات التي تحتاج إلى دعم بين المُعَدِّين وفي منظومة الإبلاغ، وذلك لتحسين استهداف وتحديد أولويات إجراءات بناء القدرات.

المقدمة

مع استمرار تزايد الزخم نحو اعتماد معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) أو استخدامها بشكل آخر، تلتزم المؤسسة بتطوير أدوات وموارد شاملة لدعم اعتماد هذه المعايير أو استخدامها بأي شكل آخر.

يوضح المخطط التفصيلي لبرنامج التنفيذ التنظيمي للمؤسسة أربع مراحل توضيحية يمكن لأي دولة اتباعها أثناء سعيها لاعتماد معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) أو استخدامها بشكل آخر:

- التعرف على معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB)؛
- تقييم الحالة لاعتماد معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) أو استخدامها بشكل آخر مع النظر في استعداد الدول؛
- وضع خريطة عمل لاعتمادها؛ و
- تنفيذ خريطة العمل.

خلال مرحلة "تقييم جدوى اعتماد معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) أو استخدامها بشكل آخر، والنظر في جاهزية الدول"، قد تستفيد أي دولة من الدول من اتباع نهج منظم لبناء فهمها لمدى استعداد منظومة إعداد التقارير المؤسسية لديها لدعم تقديم إفصاحات مالية عالية الجودة تتعلق بالاستدامة.⁴ ويشمل هذا الفهم النظر في استعداد الجهات الفاعلة الرئيسية في المنظومة (على سبيل المثال، هيئات تنظيم أسواق رأس المال وغيرها من السلطات ذات الصلة، ومسؤولي إعداد التقارير، وشركات الخدمات المهنية، ومقدمي البيانات) ومعدّي التقارير، فضلاً عن استعداد نظام الدعم الأوسع نطاقاً من شركاء التنمية، وهيئات المحاسبة، وغيرهم. عملياً، غالباً ما تبدأ الدول وشركاء التنفيذ بدراسة مدى توافر الدعم اللازم للمنظومة قبل تقييم استعداد الجهات المُعدّة.

يُساعد تقييم استعداد الدول على تحديد أولوياتها وتخطيط مسارها نحو اعتماد معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) أو استخدامها بأي شكل آخر، كما يُساعد في ضمان أن يدعم نهجه تنفيذاً يتسم بجودة عالية يُلبّي احتياجات أسواق رأس المال، مع الحفاظ على واقعيته وتوافقه مع الظروف المحلية الراهنة. وعلى وجه التحديد، تساعد تقييمات الاستعداد على ما يلي:

- توجيه عملية صنع القرار أثناء قيام الدولة بوضع خريطة عمل (العملية التنظيمية، والكيانات المُبلّغة، والمتطلبات، والاستعداد) نحو اعتماد معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) أو استخدامها بشكل آخر؛
- تقديم رؤية منظمة تستند إلى الأدلة حول التبعيات التي قد تؤثر على وتيرة ونطاق وتسلسل الإجراءات التنظيمية؛
- الحصول على معلومات وأدلة تدعم تحليلات التكلفة والعائد؛
- تحديد أولويات بناء القدرات واحتياجات المساعدة التقنية لرفع مستوى مهارات المشاركين في السوق والجهات التنظيمية والمنظمة الأوسع نطاقاً؛ و
- لتحديد المسارات والوتيرة الأكثر ملاءمة لاعتماد معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) أو استخدامها بشكل آخر.

يبدأ هذا الدليل بتقديم دور تقييم استعداد الدول ويشرح كيفية ارتباطه بالعناصر الأخرى لمجموعة أدوات الاعتماد، مثل دليل الاختصاص القضائي، ودليل الأساس المنطقي للاختصاص القضائي وأداة إعداد خريطة العمل. ثم ينتقل الدليل إلى عرض المجالات الرئيسية الثلاثة لتقييمات استعداد الدول، وهي: استعداد المنظومة، واستعداد المُعدّين، واستعداد نظام الدعم، بالإضافة إلى مجالات التقييم المرتبطة بها. وأخيراً، يصف الدليل مجموعة من النهج المحتملة للتقييم.

4 يطبق الكيان معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) كجزء من إفصاحاته المالية المتعلقة بالاستدامة، بينما تتبنى الدولة هذه المعايير ضمن إطارها القانوني أو التنظيمي.

ويرفق بهذا الدليل أداة تقييم استعداد الدول، حيث تم إعدادها لدعم التطبيق العملي للمفاهيم المقدمة في هذا الدليل. بالنسبة لكل مجال من مجالات التقييم الأربعة المقدمة في هذه الوثيقة، تحدد الأداة ما يلي:

- محور التقييم—الجوانب الأساسية للاستعداد التي قد تجدها الدولة مفيدة للفحص؛
- مناهج التقييم—مسارات لجمع الرؤى، بما في ذلك مصادر البيانات وطرق المشاركة؛
- المسائل المطروحة للنظر فيها وأسئلة التقييم المقترحة—المطالبات المنظمة لتوجيه التقييم الشامل والمتسق؛
- النتائج والإجراءات المحتملة—أمثلة على القرارات وإجراءات المتابعة المحتملة بناءً على نتائج التقييم، بما يتماشى مع مجالات القرار في أداة إعداد خطة العمل.

هيكـل التقيـيم والدليل

يستند هذا الدليل إلى تحليل مكتبي للاعتبارات المتعلقة بمدى استعداد الدول، حيث يشكل جزءاً من خطط العديد من الدول لاعتماد معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) أو استخدامها بشكل آخر. استعرضت المؤسسة نهج الاعتماد في مختلف الدول لفهم تنوع ممارسات إعداد التقارير والأطر التنظيمية بالإضافة إلى أنظمة إعداد التقارير. وأكملت المؤسسة هذا التحليل بالتواصل مع شركاء التنفيذ، مثل بنوك التنمية متعددة الأطراف ووكالات التنمية وهيئات المحاسبة المهنية بالإضافة إلى جمع مدخلات من الأنظمة القضائية في مراحل مختلفة من مسيرة الاعتماد.

فعلى سبيل المثال، استخلصت المؤسسة العديد من الرؤى من خلال عمل مجموعة البنك الدولي مع الجهات التنظيمية للأسواق الناشئة، وكذلك لجنة النمو والأسواق الناشئة التابعة للمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (IOSCO) (انظر الإطار 11). كما استند العمل إلى تقارير [الوضع الراهن](#) حول تقارير الاستدامة والتحقق (انظر الإطار 7)، التي يتم إعدادها سنوياً كجزء من مبادرة الاتحاد الدولي للمحاسبين، بالتعاون مع المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين المعتمدين (AICPA) والمعهد القانوني للمحاسبين الإداريين (CIMA)، وتقرير المؤسسة لعام 2024، [التقدم المحرز في الإفصاحات المؤسسية المتعلقة بالمناخ](#). لقد ساعدت الرؤى المستقاة من مصادر متنوعة في ضمان أن تعكس الأداة المرفقة أفضل الممارسات العالمية والواقع العملي الذي تواجهه الدول.

استناداً إلى هذا العمل، ترى المؤسسة أن الإفصاحات المالية عالية الجودة والمفيدة في اتخاذ القرارات والمتعلقة بالاستدامة، والمعدة وفقاً لمعايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB)، يتطلب استعداد الدول في المجالات الثلاثة التالية: استعداد المنظومة، واستعداد مُعدّي التقارير، واستعداد نظام الدعم. لذا، يُقدّم هذا الدليل مجالات التقييم ذات الصلة لكل مجال من هذه المجالات الثلاثة. ستكون الدولة التي قامت بتقييم مجالات الاستعداد هذه على دراية تامة عند وضع خطة عمل مناسبة لاعتماد معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) أو استخدامها بشكل آخر، بحيث يمكنها تحديد معالم مناسبة لتوجيه المشاركين في السوق خلال هذه العملية.

تنص الفقرة 56 من الإرشادات المتعلقة بالاستعداد في *أداة إعداد خريطة العمل* على ما يلي:

قد يعتمد الإطار الزمني الذي تُقرّر الدولة من خلاله اشتراط الإفصاحات المتعلقة بالاستدامة على تقييمها لمدى استعداد السوق. وسيتأثر هذا التقييم بمدى الحالة التي وصلت إليها الدولة في مجال إعداد تقارير الاستدامة، ومدى إلمام الكيانات بمعايير أو أطر إعداد التقارير الطوعية المتعلقة بالاستدامة. ومن بين الأمور الهامة في التقييم أيضاً تأتي حالة تطور منظومة إعداد تقارير الاستدامة الأوسع نطاقاً—على سبيل المثال، توفر الخبرات في مجال الإفصاح المتعلق بالاستدامة في نطاق الدولة، وإمكانية الوصول إلى مزودي خدمات البيانات، والأدوات التحليلية بالإضافة إلى الخدمات المهنية، ومزودي خدمات ضمان الجودة، واستعداد الجهات التنظيمية للإشراف على الإفصاحات المتعلقة بالاستدامة وإنفاذها.

من خلال وضع المجالات الثلاثة في الاعتبار، يمكن لأي جهة تنظيمية وضع استراتيجيات اعتماد تتسم بالاتساق والتوافق داخلياً، وتستند إلى القدرة الفعلية للنظام، بدلاً من اعتبار الاستعداد مسألة توقيت فقط.

دعم اتخاذ القرار لإعداد خطة عمل لاعتماد معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) أو استخدامها بشكل آخر.

يسهم تقييم الجهة التنظيمية لاستعداد الدولة في المجالات الثلاثة في دعم مجالات القرار الرئيسية الأربعة *أداة/إعداد خريطة العمل* (العملية التنظيمية، والكيانات المُبلّغة، والمتطلبات، والاستعداد). ورغم أن بعض مجالات التقييم ومجالات القرار قد تبدو أكثر توافقاً من غيرها (كقدرة مُعدّ التقارير مع الكيانات المبلّغة، وتوفر البيانات مع متطلبات الإفصاح)، إلا أنه من الناحية العملية، يمكن لكل مجال من مجالات التقييم أن ينتج عنه رؤى تُغطي جميع مجالات القرار الرئيسية الأربعة.

العملية التنظيمية - الآلية؟

تشير *أداة/إعداد خريطة العمل* إلى أن الخيارات التنظيمية للدولة - مثل ما إذا كانت ستعتمد معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) أو تستخدمها من خلال التشريعات أو اللوائح أو قواعد الإدراج في سوق الأوراق المالية - تعتمد على إطارها القانوني والتنظيمي والمؤسسي. يمكن أن تساعد تقييمات الاستعداد في تحديد ما إذا كانت البنية التحتية التنظيمية الداعمة وآليات الإشراف والإنفاذ متوفرة بالفعل. في حال وجود ثغرات (على سبيل المثال، محدودية السلطة التنظيمية أو عدم وضوح الصلاحيات)، قد تتضمن خريطة العمل خطوات قانونية أو مؤسسية تحضيرية لضمان أن تتسم العملية التنظيمية بالطابع العملي وأن تتوافق مع القدرات الخاصة بالدولة.

الكيانات المبلّغة — الجهة المعنية؟

يمكن أن تساعد تقييمات الاستعداد الجهات على توقع أوجه التباين في استعداد قطاعات السوق والتجهيز لها؛ فعلى سبيل المثال، قد تكون الشركات المدرجة الأكبر حجمًا أكثر استعدادًا لتقديم إفصاحات مالية عالية الجودة متعلقة بالاستدامة مقارنةً بالشركات الأصغر حجمًا. وفي مثل هذه الحالات، قد يكون من المناسب تطبيق متطلبات الإفصاح المتعلقة بالاستدامة على عدة مراحل. وقد تُحدد خريطة العمل قطاعات السوق التي هي على استعداد لتطبيق المتطلبات مبكرًا، بالاستناد إلى نتائج تقييمات الجاهزية لتبوير الجداول الزمنية والتطبيق المتناسب.

المتطلبات — ما هو مطلوب؟

تحدد معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) محتوى الإفصاحات المالية. ويحذر *دليل الاختصاص القضائي* الدول من تعديل المتطلبات باستثناء تمديدات الإعفاءات الخاصة بالتحول. وقد تؤدي التعديلات إلى الحد من إمكانية المقارنة وفائدة الإفصاحات للمستخدمين الأساسيين للتقارير المالية المُعدّة للأغراض العامة. ويمكن لتقييمات الاستعداد الخاصة بالدولة تحديد الحالات المحددة التي قد تواجه فيها الكيانات تحديات عند تلبية متطلبات الإبلاغ. وقد يؤدي تحديد هذه الحالات إلى اتخاذ الدولة قرارًا مبدئيًا باعتماد متطلبات المناخ الواردة في معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB)، أو اعتماد هذه المعايير مع وجود إعفاءات خاصة بالتحول "محدودة" أو "ممتدة"، أو "دمجها جزئيًا" مع الانتهاء من الاستعداد لتحقيق هدف أكثر طموحًا في المستقبل.⁵

تم إعداد معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) لتمكين الكيان من تلبية احتياجات المستثمرين من المعلومات، ومساعدتهم على اتخاذ قرارات بشأن توفير الموارد للكيان. وفي بعض الحالات، قد تنتظر الدولة في فرض إفصاحات إضافية بشأن الأمور المتعلقة بالاستدامة لتلبية احتياجات الدولة. ويمكن لتقييمات الاستعداد أن تساعد أيضًا في تحديد إذا ما كان بإمكان الكيان تلبية متطلبات الإفصاح الإضافية المتعلقة بالاستدامة دون حجب المعلومات المطلوبة بموجب معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) لتلبية احتياجات المستثمرين.⁶

5 يقدم القسم 3.4 من *دليل الاختصاص القضائي* وصفًا للنهج المتبعة في مختلف الدول بالإضافة إلى التقدم المحرز نحو تطبيق متطلبات الإفصاح المتعلقة بالاستدامة، بما في ذلك تمديد الإعفاءات الخاصة بالتحول أو دمج معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) بشكل جزئي. ويتم تطبيق هذه الأوصاف في الملفات التعريفية للدول الصادرة عن مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS)، والتي تلخص المعلومات المتاحة للجمهور حول نهج اعتماد الدول والقرارات التنظيمية الرئيسية الواردة في خرائط عمل الدول أو غيرها من الوثائق المعتمدة.

6 ينص المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية S1 على أنه يجوز للكيان الإفصاح عن المعلومات المطلوبة بموجب معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) في نفس مكان الإفصاح عن المعلومات المطلوبة لتلبية متطلبات أخرى، شريطة أن يضمن الكيان أن تكون إفصاحاته المالية المتعلقة بالاستدامة واضحة المعالم وغير محجوبة بتلك المعلومات الإضافية.

الاستعداد — الموعد؟

قد تسترشد القرارات المتعلقة بموعد بدء سريان متطلبات الإفصاح المالي المتعلق بالاستدامة بنتائج تقييمات الاستعداد. وقد ترى الدول التي لم تصل إلى درجة الكمال بعد في مجال إعداد التقارير المالية المتعلقة بالاستدامة، أو تلك التي تواجه قيوداً في القدرات، أنه بات من المناسب تطبيق المتطلبات وفق نطاق محدود أو بوتيرة أبطأ (على سبيل المثال، من خلال اعتماد فترات إفصاح طوعية أو تطبيق تدريجي للمتطلبات على مجموعات مختلفة من الكيانات). قد تتخذ الدول الأكثر خبرة خطوات أكثر إلحاحاً نحو أهداف الاعتماد من خلال استغلال المعرفة والخبرات والممارسات الحالية. تقدم أداة/إعداد خريطة العمل إرشادات حول كيفية قيام الدول بالنظر في حجم ووتيرة اعتماد وتطبيق الإعفاءات الخاصة بالتحول.

الإجراءات المحتملة

عندما يكشف تقييم الاستعداد عن وجود فجوات جوهرية في قدرات الكيانات المبلغة أو في المنظومة الداعمة لتقديم إفصاحات عالية الجودة تتعلق بالاستدامة، فإنه يمكن الاستفادة من نتائج هذا التقييم لتحديد الأولويات على مستوى الدولة فيما يتعلق بالإجراءات المحتملة لسد تلك الفجوات.

قد تشمل هذه الإجراءات ما يلي:

- برامج تدريبية موجهة لتعزيز المعرفة الفنية لدى الكيانات المبلغة بشأن معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB)؛
- مبادرات لرفع مستوى الوعي بالمواد التثقيفية ووثائق التوجيه التي تصدرها المؤسسة لدعم عملية التنفيذ؛
- الجهود المبذولة لتوسيع مجموعة المسؤولين عن إعداد التقارير والمتمرسين في مجال التحقق؛
- تطوير البنية التحتية الرقمية لإعداد التقارير؛ و
- استحداث آليات للتنسيق بين الجهات وبناء القدرات الرقابية.

ويمكن للدول أن تتعاون مع شركاء التنمية وغيرهم من مقدمي خدمات الدعم للحصول على المساعدة الفنية، وتمويل التحسينات في منظومة العمل بالإضافة إلى تعزيز تبادل المعرفة.

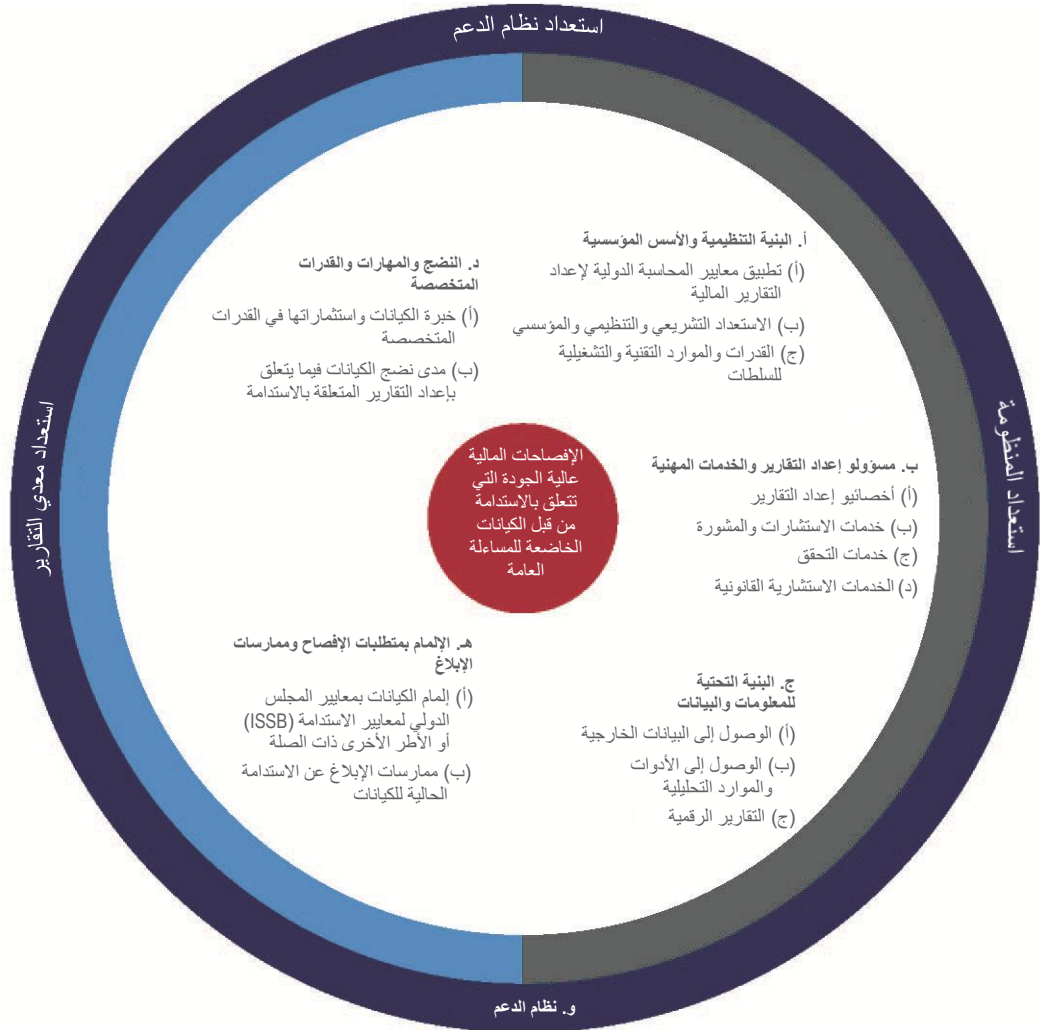
بمجرد اتخاذ قرارات تستند إلى تقييم الاستعداد، يمكن للدولة أن تعلن عنها كجزء من خريطة العمل التنظيمية أو ضمن بيانات السياسات ذات الصلة. ويساهم الإعلان عن هذه القرارات بشفافية في تعزيز فهم السوق، وإشراك الجهات الفاعلة، وتبادل الخبرات والتعلم المتبادل بين النظراء. كما يساعد النشر في تكوين فهم أوسع للسياق العالمي لدى الجهات الرقابية النظرية والمشاركين في السوق ممن يمارسون أنشطتهم على الساحة العالمية. في إطار جهودها الرامية إلى تعزيز الشفافية، تنشر المؤسسة ملفات تعريفية خاصة بالدول⁷ وتلخص هذه الوثائق المعلومات المتاحة للجمهور حول مناهج الاعتماد والقرارات التنظيمية الرئيسية في تلك الدول، وذلك من خلال تنسيق منظم يسهل الاطلاع عليه، مما يتيح للدول والجهات الفاعلة الأخرى فهم مناهج الدول الأخرى والاستفادة منها. تم نشر الدفعة الأولى من هذه الملفات التعريفية في يونيو 2025، إلى جانب مجموعة من الملخصات السريعة حول الدول التي لا تزال تدرس النهج التي ستتبعها. تتوفر الملفات التعريفية والملخصات السريعة [هنا](#).

7 عند إعداد الملفات التعريفية الخاصة بالدول، تأخذ مؤسسة المعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS) في الاعتبار مدى شمول متطلبات الإفصاح المتعلقة بالاستدامة لجميع الكيانات الخاضعة للمساءلة العامة أو معظمها (انظر القسم 3-3 من دليل الاختصاص القضائي).

مجالات الاستعداد الخاصة بالدول

حددت المؤسسة مجالات تقييم محددة إضافية لكل من المجالات الثلاثة، إلى جانب الأمور الرئيسية المرتبطة بها والتي ينبغي مراعاتها (انظر الشكل 2). يتم استعراض هذه المجالات بمزيد من التفصيل في هذا القسم، كما يتم شرحها وتوضيحها بشكل موسع في أداة تقييم الاستعداد على مستوى الدولة.

الشكل 2—المجالات، ومجالات التقييم، والأمور التي ينبغي مراعاتها



تتسم المجالات الثلاثة للاستعداد الخاصة بالدول - استعداد المنظومة واستعداد معد التقارير واستعداد نظام الدعم - بأنها مترابطة ويعزز بعضها البعض. يتم استعراض هذه المجالات في هذا الدليل وفق تسلسل يعكس الكيفية التي تتعامل بها عادةً الجهات التنظيمية أو شركاء التنفيذ مع تقييمات الاستعداد على أرض الواقع.

استعداد المنظومة

يركز مجال استعداد المنظومة على استعداد منظومة إعداد التقارير، من جهات تنظيمية، ومسؤولين عن إعداد التقارير، وخدمات مهنية، وخدمات بيانات ومعلومات، لتمكين الكيانات من تقديم إفصاحات مالية عالية الجودة تتعلق بالاستدامة وفقاً لمعايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB). ويتضمن هذا الأمر ثلاثة مجالات للتقييم تتكامل فيما بينها:

- مجال التقييم (أ) - البنية التنظيمية والأسس المؤسسية؛
- مجال التقييم (ب) - المسؤولون عن إعداد التقارير والخدمات المهنية؛ و
- مجال التقييم (ج) - البنية التحتية للمعلومات والبيانات.

تتم مناقشة مجالات التقييم هذه خلال الأقسام التالية، التي تستعرض المسائل الرئيسية التي يجب مراعاتها.

تدرك المؤسسة أن الإفصاحات المالية المتعلقة بالاستدامة بالكيانات تعتمد على معلومات مستمدة من كيانات أخرى أو تتعلق بها وذلك ضمن سلاسل القيمة الخاصة بها، بما في ذلك الموردون وشركاء الأعمال الآخرون، وذلك عندما تدعم هذه المعلومات تقديم إفصاحات مفيدة لاتخاذ القرارات وتركز على احتياجات المستثمرين. وفي هذا السياق، يمكن للاستثمارات في منظومة إعداد التقارير -مثل تحسين توفر البيانات، والخدمات المهنية وقدرات التحقق والبنية التحتية الرقمية لإعداد التقارير، والتوجيهات- أن تدعم استخدام الكيانات لأساليب التقدير والمؤشرات البديلة، فضلاً عن تحسين فرص الحصول على البيانات الأولية. كما قد تؤدي هذه التحسينات إلى آثار إيجابية غير مباشرة تعود بالنفع على الكيانات التي لا تنشر تقارير مالية، بما في ذلك الشركات الصغيرة والمتوسطة. ومن شأن هذه الآثار أن تدعم تعزيز قدرات السوق بشكل أوسع بمرور الوقت.

مجال التقييم (أ) - البنية التنظيمية والأسس المؤسسية

تعتمد شرعية اعتماد إحدى الدول لمعايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) أو استخدامها بشكل آخر - والثقة في هذا الإجراء - على مدى قوة وتماسك أسسها القانونية والتنظيمية والمؤسسية. ومن ثم، تبرز أهمية تقييم مدى استعداد البنية التنظيمية والأسس المؤسسية لطرح متطلبات إفصاح قابلة للتنفيذ، والإشراف على إعداد تقارير مالية عالية الجودة تتعلق بالاستدامة بالإضافة إلى تعزيز الثقة لدى المشاركين في أسواق رأس المال.

قد يتضمن هذا التقييم النظر فيما إذا كانت الهيئات التنظيمية المعنية تمتلك — أو في وضع يؤهلها للحصول على — الصلاحيات والموارد والقدرات الفنية والتشغيلية اللازمة لإقرار متطلبات الإفصاح المالي المتعلقة بالاستدامة، والإشراف عليها، وإنفاذها. وفي حال غياب هذه العناصر، تزداد مخاطر تباين أساليب تطبيق الكيانات لهذه المتطلبات، وعدم اتساق أو اكتمال عمليات الإشراف وإنفاذ متطلبات الإفصاح المالي المتعلقة بالاستدامة، فضلاً عن ارتفاع تكاليف الامتثال على الجهات المُعدة للتقارير وانخفاض ثقة المستثمرين في المعلومات المُفصح عنها.

ولتقييم مدى وجود البنية التنظيمية والأسس المؤسسية اللازمة، قد تجد الدولة أنه من المفيد النظر في:

- **تطبيق الدولة لمعايير المحاسبة الدولية لإعداد التقارير المالية.** قد يبدأ التقييم بمدى إمكانية الاستفادة من الأطر المؤسسية لإعداد التقارير المالية لدعم اعتماد معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) أو استخدامها بأي شكل آخر.⁸ إذا كانت معايير المحاسبة الدولية لإعداد التقارير المالية مطلوبة بالفعل أو مسموح بها في الدولة - أو إذا كانت مبادئ المحاسبة المتعارف عليها المحلية متقاربة بشكل جوهري مع معايير المحاسبة الدولية لإعداد التقارير المالية - سيستفيد معدو التقارير والجهات التنظيمية من الإلمام بالمفاهيم المشتركة، مثل المعلومات المادية والتمثيل الصادق ومبادئ العرض والإفصاح. كما سيفهم معدو التقارير والجهات التنظيمية في هذا الوضع حوكمة المؤسسة وعمليات وضع المعايير. وفي هذه الحالة، من المرجح أيضاً وجود ترتيبات مؤسسية لإعداد التقارير المالية، والتي يمكنها أن تدعم الإفصاحات المالية المتعلقة بالاستدامة هي الأخرى. يُمكن الأساس المفاهيمي المشترك من إعداد تقارير مالية وتقارير مالية متعلقة بالاستدامة أكثر اتساقاً، بل ويدعم كفاءة أنظمة الحوكمة والرقابة الداخلية لدى مُعدّي التقارير (انظر مجال التقييم هـ)، مما يسهم في الحد من التكاليف الأولية لمُعدّي التقارير والجهات التنظيمية، والتكاليف المستمرة للامتثال.
- **الاستعداد التشريعي والتنظيمي والمؤسسي لاستيعاب متطلبات الإفصاح المالي المتعلقة بالاستدامة.** من بين العوامل الهامة لضمان فعالية متطلبات إعداد التقارير المالية المتعلقة بالاستدامة، أن تكون الجهة المختصة (أو الجهات المختصة) مخولة بوضع هذه المتطلبات، وأن تمتلك الآليات لمواكبة التحديثات والتعديلات التي تطرأ على معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB). ويشمل النهج الموحد والمتسق لاعتماد هذه المعايير على مستوى الدول، توفير آليات لتنسيق مسؤوليات الجهات التنظيمية وتجنب التداخلات أو الفجوات. ومن ناحية أخرى، تمكن الاستعداد التشريعي والتنظيمي والمؤسسية القوية من وجود تطبيق وتحديث وإنفاذ متسق، بينما قد تتطلب الفجوات إدخال تعديلات على الأدوات التشريعية لتجنب التأخير في الاعتماد. يرتبط هذا الجانب من الاستعداد ارتباطاً وثيقاً بمجال اتخاذ القرار في العملية التنظيمية ضمن أداة/إعداد خريطة العمل.
- **القدرة الفنية والتشغيلية للسلطات على إدخال الإفصاحات المالية المتعلقة بالاستدامة والإشراف عليها وإنفاذها وفقاً لمعايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB).** كنقطة أساسية، يمكن للدولة أن تحدد إذا ما كانت السلطة المعنية (أو السلطات المعنية) على دراية بهيكل ومفاهيم وأحكام الإفصاح الواردة في معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB). قد تشمل هذه المعرفة الخبرة بالأطر التي استند إليها محتوى معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (انظر مجال التقييم هـ). قد يشمل التقييم أيضاً إجراءات الإشراف الحالية وآليات الإنفاذ والموارد المتاحة - بما في ذلك الموظفين والخبرات والبنية التحتية مثل أنظمة الإيداع والتحليل الرقمية - التي تدعم الإشراف على الإفصاحات المالية المتعلقة بالاستدامة وإنفاذها وفقاً لمعايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB). وفي بعض الدول ربما تم تطوير القدرات التقنية والتشغيلية ذات الصلة من خلال أنشطة الإشراف الاحترازي القائمة للبنوك وشركات التحقق الخاضعة للتنظيم، بما في ذلك بعض المجالات مثل ممارسات إدارة المخاطر المتعلقة بالمناخ، وتحليل السيناريوهات أو اختبارات الضغط. وعلى الرغم من كون هذه الأنشطة لا تتعلق بالتقارير المالية المُعدّة للأغراض العامة، وبالتالي فهي ليست مصممة لدعم الرقابة وإنفاذ متطلبات الإفصاح المتعلقة بالاستدامة بشكل مباشر، إلا أنها قد تعزز من القدرات الفنية الأساسية ذات الصلة؛ على سبيل المثال، فيما يتعلق بالحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة على البيانات.

8 تم إعداد معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) لدعم الإفصاح عن معلومات ترتبط بتلك الواردة في القوائم المالية للكيان، بغض النظر عن مبادئ المحاسبة المتعارف عليها التي يستخدمها الكيان في إعداد قوائمه المالية. ينبغي اعتبار استخدام الدولة لمعايير المحاسبة الدولية لإعداد التقارير المالية مؤشراً هاماً عند تقييم مدى الإلمام الحالي بالمفاهيم ذات الصلة، والفرص المحتملة للاستفادة من الترتيبات المؤسسية القائمة. ولا يعني ذلك أن استخدام معايير المحاسبة الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) يُعد شرطاً مسبقاً للتطبيق الفعال لمعايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB).

تُسهم نتائج هذا التقييم في توجيه القرارات المتعلقة بمدى وكيفية تعزيز الأساس التشريعي للتقارير المالية المتعلقة بالاستدامة، وكيفية توزيع المسؤوليات بين السلطات المعنية (مثل هيئات تنظيم الأوراق المالية، والبنوك المركزية، وأسواق المال)، وكيفية إرساء إجراءات تنظيمية تتسم بالشفافية. وقد تشمل هذه القرارات إجراء مشاورات عامة، وتقييمات للأثر، وتفاعلاً منظماً مع الجهات المُعدة للتقارير والمشاركين في السوق على حدٍ سواء. وتساعد مثل هذه العمليات في بلورة آلية الاعتماد الأنسب، وتحديد نطاق الكيانات المشمولة ومرحل شمولها، وتوقيت الاعتماد.

مجال التقييم (ب) - المسؤولون عن إعداد التقارير والخدمات المهنية

تعتمد جودة الإفصاحات المالية المتعلقة بالاستدامة على توفر مسؤولي إعداد التقارير، والاستشاريين من أصحاب الخبرة، ومقدمي خدمات تأمين من المتمرسين بالإضافة إلى استشاريين قانونيين من أصحاب الكفاءة فضلاً عن إمكانية الاستعانة بهم.

يؤدي هؤلاء المتخصصون دوراً تمكينياً. إنهم يعملون على تحويل الالتزامات التنظيمية إلى ممارسات فعلية، مع تقديم التوجيه الاستراتيجي والفني، وبناء القدرات الداخلية، وضمان سلامة ومصداقية الإفصاحات من خلال آليات التحقق الخارجي والرقابة القانونية. ولذا، يجب أن يأخذ أي تقييم للاستعداد في الاعتبار مدى استعداد المسارات المهنية ومنظومة الخدمات المهنية في الدولة المعنية لتلبية الطلب الناشئ عن اعتماد معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) أو استخدامها بشكل آخر.

توفر الخدمات المهنية دعماً هاماً أثناء عملية الاعتماد، كما تعزز ثقة المستثمرين والمشاركين في أسواق المال في الإفصاحات المالية المتعلقة بالاستدامة. ويعد توافر الخدمات المهنية وجودتها وإمكانية الوصول إليها من بين الصفات الهامة التي يجب على الدولة وضعها في الاعتبار. فعند توفر هذه الخصائص، قد تتمكن الدولة من طرح متطلبات الإفصاح المالي المتعلق بالاستدامة بوتيرة أسرع. وفي المقابل، قد يؤدي غياب هذه الخصائص إلى تحديد جدول زمني أطول قبل البدء في التطبيق الأولي لمتطلبات الإفصاح.

ولتقييم مدى توفر المهارات والمشورة اللازمة للجهات المُعدة للتقارير، قد تجد الدولة أنه من الضروري النظر في مدى إمكانية وصول هذه الجهات إلى:

- **أخصائيو إعداد التقارير.** في البداية، يمكن للدولة أن تحدد إذا ما كانت هناك قاعدة متاحة ومؤهلة تأهيلاً عالياً وممتنشرة جغرافياً من الأخصائيين المهنيين في إعداد التقارير، وذلك لدعم الجهات في فهم وتطبيق متطلبات الإفصاح المالي المتعلق بالاستدامة وفقاً لمعايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB). وقد يتضمن الأمر أخصائيي إعداد التقارير المالية ممن يمتلكون مهارات ذات صلة يمكن توظيفها في إعداد تقارير الاستدامة ذات الأهمية المالية بالإضافة إلى متخصصين في مجال الاستدامة يتمتعون بخبرة في قضايا الاستدامة والبيانات المرتبطة بها. قد تنظر الدولة في مدى دراية أخصائيي إعداد التقارير الممارسين بالمبادئ والمفاهيم والمتطلبات ذات الصلة بمعايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB)، على سبيل المثال، المعلومات الجوهرية والمعلومات الخاصة بالقطاع واعتبارات سلسلة القيمة ومدى وجودها في برامج التدريب على إعداد التقارير المؤسسية أو أطر التطوير المهني. كما يمكن للدولة النظر فيما إذا كانت التقارير المالية المتعلقة بالاستدامة مشمولة في برامج الشهادات المهنية، أو تقييم مدى الإقبال على التدريب في هذا المجال الذي تقدمه مؤسسات مثل مؤسسة المعايير الدولية للتقارير المالية. وتبرز أيضاً أهمية دور الجمعيات المهنية المحلية —مثل الهيئات الأعضاء في الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC)— في تعزيز الوعي بمعايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) ودعم تنمية المهارات. هذا وتشكل مهنة إعداد التقارير القوية والمؤهلة تأهيلاً جيداً الركيزة الأساسية لإعداد تقارير مالية متعلقة بالاستدامة تتسم بالاتساق والجودة العالية وقابلية التوسع.

- **خدمات الاستشارات والمشورة.** تحظى شركات الاستشارات الدولية والإقليمية والمحلية بدور فاعل في تحويل معايير الإفصاح إلى خطط تنفيذ عملية تشمل البيانات، والأنظمة، وعمليات المراجعة والضوابط، وترتيبات الحوكمة (انظر مجال التقييم "د"). يُعد الحصول على خدمات استشارية ملائمة أمراً في غاية الأهمية للجهات التي تتولى إعداد التقارير بمختلف أحجامها وقطاعاتها، بما في ذلك الكيانات الصغيرة. كما يُشكل وجود مهنيين استشاريين مؤهلين عاملاً مهماً لضمان الجاهزية التشغيلية، سواء فيما يتعلق بإعداد التقارير الأولية أو المستمرة.
- **خدمات التحقق.** في تقريرها الصادر في 2023 حول الجهود الدولية الرامية إلى تطوير إطار عمل عالمي للتحقق من تقارير الشركات المتعلقة بالاستدامة، أشارت المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (IOSCO) إلى أن تطوير إطار عمل عالمي قوي للتحقق يمثل جزءاً مهماً من المنظومة الداعمة لممارسات إعداد تقارير موثوقة للشركات.⁹ وفيما يتعلق بالإفصاحات المالية المرتبطة بالاستدامة، يُعد الحصول على تأكيد مستقل يتسم بجودة عالية أمراً جوهرياً للحفاظ على ثقة المستثمرين، كما يمثل ركيزة أساسية في تقييم مدى جاهزية المنظومة. وبناءً على ذلك، قد تحدد الدول مراحل زمنية محددة نحو اعتماد معايير التحقق العالمية؛ ومن الأمثلة على ذلك "المعيار الدولي للتأكيد على الاستدامة 5000 (ISSA)" الصادر عن المجلس الدولي لمعايير التدقيق والتأكيد (IAASB)، و"المعايير الدولية لأخلاقيات المهنة المتعلقة بالتأكد على تقارير الاستدامة (IESBA)" الصادرة عن مجلس معايير الأخلاقيات الدولية للمحاسبين (IESBA). قد تحتاج الدول أيضاً إلى تقييم القدرة الحالية للمنظومة المعنية بتقديم خدمات التحقق التي تعزز ثقة المستثمرين في الإفصاحات المالية المتعلقة بالاستدامة. ويتضمن هذا التقييم دراسة سوق خدمات التحقق في الدولة المعنية، ومدى إمكانية وصول الجهات المُعدة للتقارير إلى مقدمي خدمات محليين يتمتعون بالخبرة الكافية في المتطلبات المالية المتعلقة بالاستدامة، وعلى دراية بمعايير التحقق المطبقة على الإفصاحات المالية المتعلقة بالاستدامة. وكأساس لهذا التقييم، يمكن للدول الاستفادة من نتائج تقارير الوضع *الراهن* لتقييم الممارسات الحالية في مجال التحقق من معلومات الاستدامة، مع تعزيز هذه الرؤى بتحليلات إضافية (انظر الإطار 1). هذا وتُعد معرفة مدى جاهزية منظومة خدمات التحقق أمراً هاماً لتحديد مسار العمل نحو فرض متطلبات إلزامية للتحقق في المستقبل، وكذا لتحديد الاحتياجات المتعلقة بالدعم وبناء القدرات.
- **الخدمات الاستشارية القانونية.** يساعد المستشارون القانونيون الجهات المُعدة للتقارير على فهم الالتزامات التنظيمية ومتطلبات الإفصاح، وإدارة المخاطر القانونية، وتوضيح أوجه التداخل بين الإفصاحات المالية المتعلقة بالاستدامة وبين القوانين المنظمة للشركات والأوراق المالية والمسؤولية المدنية. وبناءً على ذلك، قد يتضمن تقييم وضع إحدى الدول النظر فيما إذا كانت هناك قدرة قانونية لدعم الجهات المُعدة للتقارير، وما إذا كان المحامون يشاركون في إعداد التوجيهات أو التفسيرات التنظيمية، وما إذا كانوا يمتلكون المعرفة والخبرة اللازمين لتقديم المشورة بشأن تطبيق الإفصاحات المالية المتعلقة بالاستدامة. تُعد الجاهزية القانونية أمراً جوهرياً لدعم كل من الجهات المُعدة للتقارير والجهات التنظيمية في ضمان تقديم إفصاحات تتسم بالمصداقية والجودة العالية والامتثال للمتطلبات.

International
Federation
of Accountants



الإطار 1 - خدمات التحقق: تقارير "الوضع الراهن" التي أعدها الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) بالتعاون مع المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين المعتمدين (AICPA) ومعهد المحاسبين الإداريين المعتمدين (CIMA).

تقارير الوضع الراهن

تعمل هذه المبادرة البحثية -التي تمتد لخمس سنوات- على قياس الممارسات والاتجاهات السائدة في السوق فيما يتعلق بالإفصاح عن الاستدامة وخدمات التحقق المرتبطة بها وتحليلها. ويمكن لصناع السياسات والجهات التنظيمية والكيانات المُعدة للتقارير استخدام هذه البيانات لتقييم مدى جاهزية منظومة إعداد التقارير والجهات المُعدة لها - على مستوى كل دولة - لاستيعاب المتطلبات التنظيمية التي تقضي إلى توفير معلومات عالية الجودة ومفيدة لاتخاذ القرارات في أسواق رأس المال، وذلك فيما يتعلق بالاستدامة.

يتبع...

9 المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (IOSCO)، تقرير حول الجهود الدولية الرامية إلى تطوير إطار عمل عالمي للتحقق من تقارير الشركات المتعلقة بالاستدامة، 2023، الصفحة 9.

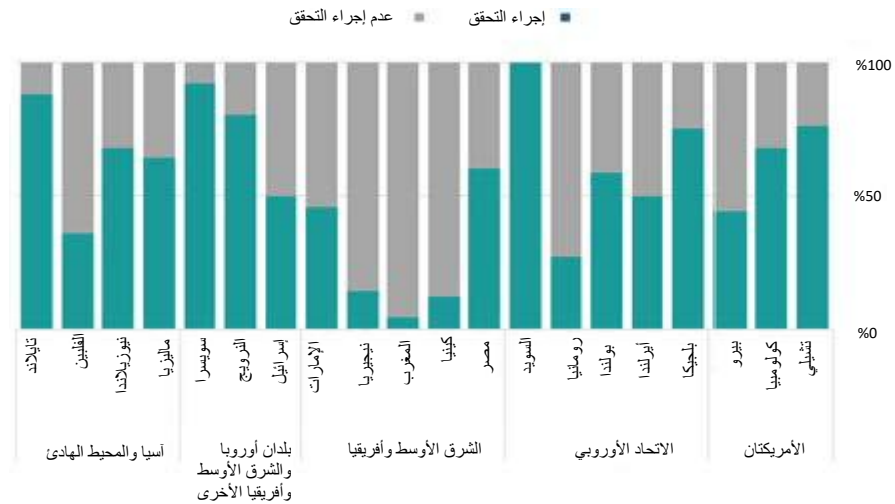
المقاييس والنتائج

تُظهر بيانات السنة المالية 2023 أن منظومة معلومات الاستدامة تشهد نضجًا متزايدًا، حيث لوحظ حدوث ارتفاع ملحوظ في معدل الحصول على خدمات التحقق (التحقق الخارجي) من قبل الجهات المعنية بالإفصاح عن هذه المعلومات. ففي نطاق الدول التابعة لمجموعة العشرين (G20)، ارتفعت نسبة التحقق بشأن بعض المعلومات المتعلقة بالاستدامة التي أفصحت عنها الجهات وذلك على أقل تقدير، من 51% خلال عام 2019 إلى 73% خلال عام 2023. وفي المقابل، تمت ملاحظة معدلات تحقق أقل في عشرين دولة أخرى تشمل الأسواق الأصغر حجمًا، والأسواق الناشئة، والاقتصادات النامية؛ إذ بلغت النسبة 37% خلال عام 2019 مقارنة بـ 56% خلال عام 2023. وتشمل المقاييس الأخرى المتعلقة بالتحقق: مستوى التحقق الذي تم التعرف عليه (على سبيل المثال: تحقق معقول أو تحقق محدود)، ومعايير التحقق التي استخدمها مقدمو هذه الخدمات، وأنواع المؤسسات التي تقدم خدمات التحقق بشأن الاستدامة في مختلف الدول.

المنهجية

تعتمد تقارير "الوضع الراهن" على تحليل مكتبي مفصل للمواقع الإلكترونية الخاصة بـ 1400 شركة مدرجة -تُعد الأكبر من حيث القيمة السوقية- في دول تابعة لمجموعة العشرين، بالإضافة إلى سنغافورة ومنطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة. ويُعزز الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) هذه المعلومات ببيانات تغطي 500 من أكبر الكيانات في عشرين دولة أخرى من خارج مجموعة العشرين (تشمل دول أصغر حجمًا وأسواقًا ناشئة واقتصادات نامية) (انظر الشكل 3).

الشكل 3 - معدل التحقق في الدول خارج مجموعة العشرين



(تتقدم المؤسسة بالشكر للاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) لمساهمته في هذا العمل).

في الدول التي تتمتع بإمكانية وصول جيدة إلى متخصصين في إعداد التقارير، حيث تتسم الخدمات المهنية والاستشارية بمزيد من التقدم، يمكن تطبيق متطلبات الإفصاح المالي المتعلقة بالاستدامة على نطاق أوسع من الكيانات. وقد يكون من الممكن أيضًا إدخال خدمات التحقق في مرحلة مبكرة لتعزيز الثقة في الإفصاحات. إذا كشف التقييم عن وجود قيود على القدرات، فقد يكون اتباع نهج تدريجي أو تسلسلي أكثر ملاءمة، مع إعطاء الأولوية للكيانات التي تتمتع بأفضل إمكانية للوصول إلى الدعم في أقرب التواريخ الفعالة، مع تمديد الجداول الزمنية للكيانات الأخرى و/أو تمديد الإعفاءات الخاصة بالتحول لمتطلبات الإفصاح الأكثر تعقيدًا.

الإطار 2 - الاستعداد لخدمات التحقق: سنغافورة

تبنت سنغافورة نهجًا استباقيًا ومنظمًا لتمكين استعداد خدمات التحقق كجزء من خريطة العمل الوطنية لإعداد التقارير وعمليات التحقق المتعلقة بالمناخ. يقود هذا النهج بشكل مشترك هيئة المحاسبة والتنظيم المؤسسي (ACRA) وهيئة تنظيم بورصة سنغافورة (SGX RegCo)، كما ورد في تقريرهما الصادر في فبراير 2024 بعنوان *تحويل الطموح المناخي إلى واقع في سنغافورة - استجابة لتوصيات اللجنة الاستشارية المعنية بتقارير الاستدامة في الاستشارات العامة*. توفر خريطة العمل هذه وضوحًا تنظيميًا بشأن نطاق التقارير ومعاييرها ومتطلبات التدقيق الخارجي والالتزامات الخاصة بإعداد التقارير والإيداع، فضلاً عن المتطلبات القانونية الأخرى. وإدراكًا لأهمية دعم المؤسسات في تطوير قدراتها في مجال إعداد التقارير المناخية، قامت هيئة المحاسبة والتنظيم المؤسسي وهيئة تنظيم بورصة سنغافورة في أغسطس 2025 بتمديد المواعيد النهائية لمعظم متطلبات إعداد التقارير المناخية (بما في ذلك التحقق الخارجي)، وهو ما أتاح للمؤسسات المزيد من الوقت للتنفيذ الفعال.

وضوح اللوائح وتوقعات التحقق

يُشترط تقديم تحقق خارجي محدود بشأن انبعاثات غازات الدفيئة (GHG) من النطاقين 1 و2، وذلك وفق نهج تنفيذي تدريجي:

- بدءًا من السنة المالية التي تبدأ في 1 يناير 2029 أو بعدها لجميع الشركات المدرجة
- بدءًا من السنة المالية 2032 للشركات الكبيرة غير المدرجة التي لا يقل دخلها السنوي عن مليار دولار سنغافوري ولا يقل إجمالي أصولها عن 500 مليون دولار سنغافوري

يجب إجراء عمليات التحقق باستخدام معيار سنغافوري مكافئ لمعيار ISSA 5000 أو معيار ISO 14064-3 السنغافوري. يُوسّع هذا النهج نطاق مزودي خدمات التحقق المناخي.

يجب أن تقديم خدمات التحقق من قبل مزود خدمات تحقق مناخي معتمد، الذي قد يكون إما شركة تدقيق حسابات مُسجلة لدى هيئة المحاسبة والتنظيم المؤسسي أو شركة اختبار وتدقيق ومنح شهادات معتمدة من مجلس الاعتماد السنغافوري.

متطلبات الكفاءة لأخصائيي التحقق

للتسجيل كفرد مؤهل للتوقيع، يجب على الممارسين إثبات خبرتهم العملية واستيفاء متطلبات التأهيل. وتتضمن خريطة العمل أحكامًا خاصة بالتحويل لمرة واحدة للأخصائيين ذوي الكفاءات المطلوبة.

بناء القدرات ودعم المنظومة

تُكمل سنغافورة المتطلبات التنظيمية بدعم تنفيذي مُوجّه.

- تضم لجنة Green Skills Committee، التي شكلتها وزارة التجارة والصناعة بالشراكة مع مؤسسة SkillsFuture Singapore، فريق عمل فرعيًا معنيًا بإعداد تقارير الاستدامة والتحقق منها، برئاسة مشتركة من هيئة المحاسبة والتنظيم المؤسسي (ACRA). ويتألف فريق العمل الفرعي هذا من مُعدّي التقارير، ومُقدّمي خدمات التحقق بالإضافة إلى مؤسسات التعليم العالي، والهيئات المهنية، وذلك لوضع خطط مهارات لإعداد تقارير الاستدامة والتحقق منها.

تابع ...

يتبع...

- أعدت هيئة المحاسبة والتنظيم المؤسسي (ACRA) مرجعاً معرفياً لإعداد تقارير الاستدامة (SR BOK) لتوجيه مُقدّمي التدريب في تطوير برامج عالية الجودة لأخصائيي إعداد تقارير الاستدامة. يغطي المرجع المعرفي لإعداد تقارير الاستدامة (SR BOK) الموضوعات الأساسية المتوافقة مع معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) وبروتوكول غازات الدفيئة، مما يضمن الاتساق عبر برامج التدريب وتزويد الأخصائيين بالمهارات التقنية لتلبية متطلبات السوق المتزايدة.

وتشكل هذه المبادرات مجتمعةً استراتيجية متكاملة تجمع بين وضوح اللوائح، وبناء القدرات المهنية، ودعم المنظومة.

مجال التقييم (ج) - البنية التحتية للمعلومات والبيانات

لتحديد المعلومات المتعلقة بالمخاطر والفرص المتعلقة بالاستدامة وتقييمها والإفصاح عنها وفقاً لمعايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB)، يحتاج مُعدو التقارير إلى الوصول إلى البيانات والأدوات التحليلية ذات الصلة. سيستفيد مُعدو التقارير من دعم بنية تحتية معلوماتية تشمل مجموعات البيانات، ومعايير القطاعات، ومعاملات الانبعاثات، والسيناريوهات، وغيرها من الميزات التي تدعم جمع المعلومات وتحليلها.¹⁰ تُعزز البنية التحتية المعلوماتية المتطورة قيمة الإفصاحات المالية المتعلقة بالاستدامة للمستثمرين، وتحد من التكاليف، وتدعم التحقق الفعال. ومن الممكن أن تؤدي الفجوات في البنية التحتية إلى خفض جودة إعداد التقارير، مما قد يترتب عليه تمديد الإطار الزمني المقرر لتطبيق متطلبات إعداد التقارير.

اعتماداً على مستوى نضج البنية التحتية للمعلومات، قد تحتاج الدول إلى بناء أنظمة أو تحديثها لتعزيز دعم عمليات إعداد الإفصاحات المالية المتعلقة بالاستدامة، واستخدامها، والإشراف عليها. ومن خلال إجراء المناقشات مع الجهات الفاعلة وإجراء أبحاث أخرى، حددت المؤسسة اعتبارات هامة تتعلق بالبنية التحتية للمعلومات يمكن أن تسترشد بها عملية إعداد خريطة العمل.

إن إعداد التقارير بصيغ رقمية مهيكلية وقابلة للقراءة آلياً - حيث تعتمد على الإلمام بالتصنيفات الرقمية واستخدام بوابات الإيداع التي توفرها السلطات المعنية - من شأنه تحسين إمكانية الوصول إلى المعلومات ودعم مهام الإشراف والإنفاذ. تنص الفقرة 89 من أداة إعداد خريطة العمل على ما يلي:

من المتوقع أن تعود التقارير الرقمية بالنفع على مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة - بما في ذلك الجهات العاملة في الاقتصادات النامية والناشئة - وذلك من خلال تمكين عمليات الجمع والتجميع والمقارنة والتحليل الرقمي للمعلومات المالية المتعلقة بالاستدامة، مما يسهل عملية جمع البيانات من هذه الأسواق وتقييمها.

10 تمثل "عوامل الانبعاث" معاملات معيارية يمكنها قياس انبعاثات غازات الدفيئة الناتجة عن كل وحدة من وحدات النشاط، أو الوقود المستهلك، أو المواد التي تمت معالجتها. تلزم الفقرة ب29 من المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية S2/الإفصاحات المتعلقة بالمناخ الكيان باستخدام عوامل انبعاث تعكس نشاطها بأفضل صورة ممكنة كأساس لقياس انبعاثات غازات الدفيئة.

ولتقييم مدى توفر البيانات والأدوات التحليلية ومنصات إعداد التقارير الرقمية لدى الجهات المُعدة للتقارير، قد تجد دولة ما أنه من المفيد النظر في:

- **الوصول إلى البيانات الخارجية.** قد تتنظر الدولة في مدى توفر البيانات (سواء الحالي أو المتوقع) لدى الكيانات لدعم إعداد تقارير مالية عالية الجودة تتعلق بالاستدامة. يُكمل هذا العنصر مجال التقييم "ج"، الذي يتناول مدى امتلاك الكيانات لعمليات رسمية لجمع وتحليل البيانات الداخلية والخارجية على حد سواء. قد يشمل التقييم أمورًا مثل توفر مجموعات البيانات ذات الصلة، بما في ذلك معايير القطاع، وعوامل الانبعاث، وغيرها من البيانات اللازمة لدعم الإفصاح عن المعلومات الجوهرية ماليًا حول المخاطر والفرص المتعلقة بالاستدامة عبر سلسلة القيمة.¹¹ كما قد ينظر التقييم في جودة البيانات المتاحة للكيانات، بما في ذلك إذا ما كانت البيانات مُحدثة (متوفرة في الوقت المناسب)، وتتسم بجودة عالية، وتوفر تغطية شاملة وملائمة.
- **الوصول إلى الأدوات والموارد التحليلية.** في حين تمتلك العديد من الكيانات الكبرى قدرات داخلية للنمذجة، تعتمد كيانات أخرى على إمكانية الوصول إلى أدوات تحليلية ومقدمي الخدمات. وبناءً على ذلك، قد تتنظر الدول في مدى توفر الأدوات والموارد التحليلية ضمن منظومة إعداد التقارير. يُكمل هذا العنصر عملية تقييم مهارات الكيانات وقدرتها على تحليل البيانات المتعلقة بالاستدامة (انظر مجال التقييم "د")، وكذلك قدرة شركات الخدمات المهنية على توفير الدعم التحليلي (انظر مجال التقييم "ب"). وقد يشمل التقييم مدى توفر الأدوات والموارد التحليلية في مجالات مثل حساب الانبعاثات، وتحليل مخاطر المناخ، وتحديد وتقييم المخاطر والفرص المرتبطة بالاستدامة. وثمة عامل مهم آخر ينبغي على الدول تقييمه، وهو مدى توفر الدعم اللازم لاستخدام هذه الأدوات التحليلية بفعالية ودمجها في العمليات التجارية؛ ويتم ذلك -على سبيل المثال- من خلال الاستعانة بشركات استشارية متخصصة في التقارير المالية المتعلقة بالاستدامة، وشركات تحليل البيانات، ومنصات التكنولوجيا المالية التي تقدم خدمات النمذجة. وأخيرًا، يمكن للدول أن تقيّم إذا ما كانت تمتلك الموارد الكافية لتعزيز القدرات التحليلية للكيانات، وذلك بالاستفادة من منظومة الدعم التي يوفرها شركاء التنمية وهيئات المحاسبة وغيرها (انظر مجال التقييم "و"). وقد تتمكن الدول التي تتوفر لديها خدمات تحليلية متطورة من إعداد تقارير مالية تتسم بمستوى عالٍ من الجودة تتعلق بالاستدامة في وقت أسرع، مما يعزز قابلية المقارنة ويحسن من جودة الإفصاحات.
- **التقارير الرقمية.** تعد التقارير الرقمية، بما في ذلك تصنيف الإفصاح عن الاستدامة وفقًا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (تصنيف ISSB) أحد الجوانب الهامة لاعتماد معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) أو استخدامها بشكل آخر وذلك لأن هذه الاعتبارات تحدد كيفية إتاحة المعلومات المالية المتعلقة بالاستدامة ومدى قابليتها للمقارنة والتنفيذ. ويمكن للإفصاحات أن تؤثر في قرارات المستثمرين على نحو أكثر إذا ما تم تقديمها بتنسيق مهيكّل وقابل للقراءة آليًا. لذا، ينبغي للدولة دراسة ما إذا كانت المنظومة الخاصة بها تتمتع بالقدرة والإلمام اللازمين لتطبيق نظام للتقارير الرقمية الخاصة بالإفصاحات المالية المتعلقة بالاستدامة. وفي بعض الحالات، قد تمتلك الدولة إمكانية الاستفادة من خبرتها السابقة في التعامل مع تصنيف المحاسبة وفقًا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. فعلى سبيل المثال، قد تُقيّم الجهة المعنية مدى الإلمام بعمليات الوسم الرقمي وتقديم التقارير إلكترونيًا لدى مُعدّي التقارير والجهات التنظيمية، ومدى توفر منصات التقارير الرقمية - مثل منصات XBRL - وتحديثها بانتظام، فضلًا عن جاهزية هذه المنصات لدمج تصنيف المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) لتسهيل عملية تقديم الإفصاحات المالية المتعلقة بالاستدامة رقميًا. وقد يشمل التقييم أيضًا مدى توفر الدعم للكيانات الأصغر حجمًا لضمان التنفيذ الفعال للتقارير الرقمية. إن التقارير الرقمية ليست ميزة تقنية مستقلة بحد ذاتها تخضع للتقييم، بل إنها ترتبط ارتباطًا وثيقًا بجوانب أخرى من تقييم المنظومة الشاملة. ومن المرجح أن تحظى الدول التي تمتلك بنية تحتية متطورة للتقارير الرقمية بوضع أفضل لجني مزايا إضافية ناتجة عن اعتماد معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) أو استخدامها بشكل آخر.

11 يشير مصطلح "معيّار القطاع" إلى معايير الأداء أو النقاط المرجعية الخاصة بقطاع معين، التي تُستخدم لتقييم الكيانات العاملة ضمن هذا القطاع ومقارنة أداء الاستدامة لديها. تُلزم الفقرة 36(د) من المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية S2 الكيان بالإفصاح عما إذا كان الهدف المتعلق بالمناخ قد تم تحديده باستخدام "نهج التخلص من الكربون على مستوى القطاع". ويعتمد نهج التخلص من الكربون على مستوى القطاع -عند تحديد أهداف انبعاثات غازات الدفيئة - على مبدأ التعامل مع كل قطاع على حدة؛ وذلك لتحويل الأهداف الدولية لانبعاثات غازات الدفيئة إلى معايير خاصة بالقطاع يمكن استخدامها لمقارنة أداء الكيانات الفردية.

قد تكون الرؤى المستمدة من تقييم نظم المعلومات مفيدة للغاية في دعم اتخاذ القرارات بشأن بعض الأمور مثل نطاق المتطلبات ومراحل تطبيقها، وتوقيت سريان متطلبات الإفصاح الإلزامي بالإضافة إلى تمديد فترات الإعفاءات الخاصة بالتحول.

يتضمن كل من المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية S1 والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية S2 آليات للمراعاة النسبية من شأنها دعم عملية التطبيق من قِبَل الجهات المُعَدَّة للتقارير في الدول التي قد تواجه قيودًا أولية فيما يتعلق بتوفر البيانات الشاملة. وبناءً على ذلك، وحتى في حال إذا ما أشار تقييم الاستعداد في إحدى الدول إلى حاجتها لتعزيز بنيتها التحتية للمعلومات والبيانات، فقد يظل بإمكان الكيانات العاملة في تلك الدولة البدء في الإفصاح عن المعلومات المالية المتعلقة بالاستدامة بالاعتماد على "كافة المعلومات المعقولة والقابلة للإثبات والمتاحة في تاريخ إعداد التقرير دون تكبد تكلفة أو جهد غير مبررين" (انظر الفقرة 37 من المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية S1). يقدم [البث عبر الإنترنت](#) الذي يتناول آليات التناسب مزيدًا من المعلومات بشأن تلك الأحكام الواردة في معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) والظروف الملائمة للتطبيق.

الإطار 3 - تقييم الوصول إلى البيانات: منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة

بهدف توجيه عملية إعداد خريطة العمل الخاصة بمنطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة، طلبت "المجموعة التوجيهية المشتركة بين الوكالات المعنية بالتمويل الأخضر والمستدام" (CASG) من "معهد هونغ كونغ للمحاسبين القانونيين المعتمدين" (HKICPA) إجراء دراسة للجدوى الفنية (TFS)؛ وذلك للحصول على أدلة جوهرية حول التحديات التي تتوقع الكيانات العاملة في المنطقة مواجهتها عند تطبيق معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB).¹²

نهج التقييم

في إطار دراسة الجدوى الفنية، وخلال الفترة الممتدة ما بين مارس إلى يونيو 2024، قام معهد هونغ كونغ للمحاسبين القانونيين المعتمدين (HKICPA) - بالتعاون مع سلطة النقد في هونغ كونغ، وشركة Hong Kong Exchanges and Clearing Limited، وهيئة التأمين، وهيئة صناديق الادخار الإلزامية، وهيئة الأوراق المالية والعقود الآجلة - بالتواصل مع أكثر من 80 كيانًا مدرجًا في البورصة ممن لديهم تعرض كبير للمخاطر المناخية، بالإضافة إلى بعض المؤسسات المالية والمستثمرين والاتحادات الصناعية. وقد حدد المعهد متوسط عدد المشاركين في كل اجتماع لتشجيع تبادل الآراء بشكل صريح يعتمد على الانفتاح، كما أرسل استطلاعات رأي مسبقة للمشاركين لمنحهم الوقت الكافي للتفكير في الأسئلة ولتوفير هيكل منظم للمناقشة. كما حضر اللقاء مجموعة من المتخصصين في الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية من اللجنة الاستشارية للاستدامة التابعة لمعهد هونغ كونغ للمحاسبين القانونيين المعتمدين لتقديم رؤى عملية.

النتائج الرئيسية

ستحظى الجهات الفاعلة بإمكانية الوصول إلى بعض قواعد البيانات الهامة، لا سيما تلك المتعلقة بعوامل الانبعاثات وسيناريوهات مخاطر المناخ الجوهرية، التي تحتاجها الجهات لتحديد انبعاثات غازات الدفيئة من النطاق 3 وإجراء تقييمات محلية لمخاطر المناخ الجوهرية. ومع وجود هذه القواعد، وجدت دراسة الجدوى الفنية إما أن الوعي بها غير كافٍ، أو أنها تُعتبر قديمة، أو أنها غير واضحة بما فيه الكفاية.

تابع ...

12 في مايو 2020، أنشأت كل من هيئة الأوراق المالية والعقود الآجلة في هونغ كونغ وسلطة النقد في هونغ كونغ "اللجنة التوجيهية المشتركة بين الوكالات المعنية بالتمويل الأخضر والمستدام". وتضم قائمة الأعضاء الآخرين كلاً من: مجلس المحاسبة والتقارير المالية، ومكتب البيئة والبيئة الإيكولوجية، ومكتب الخدمات المالية والخزانة، وشركة Hong Kong Exchanges and Clearing Limited، وهيئة التأمين، وهيئة خطط صناديق الادخار الإلزامية.

تفاصيل التقييم

أظهرت دراسة الجدوى الفنية أن بعض المكاتب الحكومية والهيئات والمنظمات غير الربحية في منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة كانت تفصح بالفعل عن المعاملات الخاصة بالانبعاثات، وإن كان هذا الأمر يتراوح وفق درجات متفاوتة. ومع ذلك، غالبًا ما كان يمثل العثور على هذه المعلومات أمرًا صعبًا، وهو ما ساهم في إثارة المخاوف بشأن مدى توفر البيانات واتساقها بشكل جزئي.

وبشكل عام، لم يكن المشاركون في دراسة الجدوى الفنية على دراية بالموقع الإلكتروني للمجموعة التوجيهية المشتركة بين الوكالات (CASG)، أو بأداة حساب وتقدير انبعاثات غازات الدفيئة، أو حتى بوجود عوامل انبعاثات خاصة بالبر الرئيسي للصين.

القرارات والإجراءات المحتملة

بناءً على نظرة ثاقبة للتقييم، ستستمر الهيئات ذات الصلة في:

- تطوير القدرات داخل السوق لإعداد تقارير الاستدامة؛
- رفع مستوى الوعي بقواعد البيانات القائمة؛ و
- تعزيز استخدام البيانات والحلول التقنية.

الإطار 4— منظور الدولة بشأن تقييم مستوى الكمال: تركيا

في إطار حزمة أوسع من التدابير المتعلقة بالاستدامة، أعلنت تركيا في ديسمبر 2023 أن "المعايير التركية الجديدة لإعداد تقارير الاستدامة" (TSRS) ستدخل حيز التنفيذ بالنسبة للفترة المحاسبية التي تبدأ في 1 يناير 2024 أو ما يليه.

وتسري هذه المعايير -التي أصدرتها هيئة الرقابة العامة ومعايير المحاسبة والتدقيق (KGK)- على جميع الكيانات المدرجة في البورصة، والمؤسسات المالية، وغيرها من الكيانات التي تستوفي اثنين على الأقل من المعايير الثلاثة التالية:

- إجمالي أصول يتجاوز 500 مليون ليرة تركية؛
- إجمالي إيرادات يتجاوز مليار ليرة تركية؛ و
- عدد موظفين يزيد عن 250 موظفًا.¹³

شمل نطاق هذه المتطلبات أكثر من 400 كيان بحلول عام 2024.¹⁴

بمجرد انتهاء الإعفاء الإضافي الخاص بالتحويل بشأن الإفصاحات عن انبعاثات غازات الدفيئة من النطاق 3، فإن متطلبات الإفصاح في تركيا التي تشير إلى المعايير التركية الجديدة لإعداد تقارير الاستدامة (TSRS) ستندمج معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) بالكامل (انظر [الملف التعريفي لدولة تركيا](#)).¹⁵

تابع ...

13 مع وجود بعض الاستثناءات، ترد هذه المتطلبات في [الملف التعريفي](#) لدولة تركيا.

14 في يناير 2026، قامت تركيا بمراجعة وزيادة القيم الحدية التي تحدد نطاق الكيانات الملزمة بتطبيق المعايير التركية للإبلاغ عن الاستدامة (TSRS). وتسري هذه الحدود المعدلة على فترات إعداد التقارير التي تبدأ في 1 يناير 2025 أو ما يليه، ومن غير المتوقع أن تؤدي إلى تغيير جوهري في عدد الكيانات الملزمة بإعداد التقارير عن فترة التقارير خلال عام 2025.

15 تسري المعايير التركية للإبلاغ عن الاستدامة (TSRS) على فترات التقارير التي تبدأ في 1 يناير 2024 أو ما يليه. في ديسمبر 2025، مددت تركيا بعض الإعفاءات الخاصة بالتحويل الواردة في المعايير التركية للإبلاغ عن الاستدامة (TSRS) لمدة عام إضافي للكيانات التي تعد تقارير استدامة وفقًا لهذه المعايير للمرة الأولى عن فترة التقارير خلال عام 2024.

تدرك السلطات التركية أهمية وجود منظومة قوية لإعداد التقارير لدعم الإفصاحات عالية الجودة المتعلقة بالاستدامة. وبناءً على ذلك، تؤكد السلطات على المكونات الرئيسية لهذه المنظومة التي يتناولها هذا الدليل، وهي:

- **التحقق-** ويشمل التحقق الإلزامي من المعلومات الواردة في تقارير الاستدامة الخاصة بالكيانات:
 - على أن يتم ذلك من قبل مدققي حسابات مستقلين معتمدين من هيئة الرقابة العامة التركية (KGK)؛ و
 - أن يتم إجراء هذا الأمر وفقاً للمعيار الدولي للتأكيد على الاستدامة (ISSA 5000)، بدءاً بمستوى "تحقق محدود" والانتقال إلى مستوى "تحقق معقول" اعتباراً من عام 2028؛
 - **البيانات-** تشجع السلطات التركية على استخدام البيانات التي يتم جمعها والتحقق من صحتها من قبل جهات معتمدة لدعم الإفصاحات، كما تهدف إلى توسيع نطاق استخدام المنصات الرقمية؛ و
 - **الرقابة والإشراف-** يشمل ذلك الرقابة العامة المستقلة التي تتولاها هيئة الرقابة العامة التركية (KGK)، والإشراف على إفصاحات الكيانات المدرجة الذي تتولاه هيئة أسواق المال التركية.
- وعقب مشاورات مكثفة مع الجهات الفاعلة، حددت السلطات التركية فرصاً هامة لبناء القدرات. تشمل الخطوات التي اتخذتها السلطات التركية ما يلي:
- رفع مستوى الوعي وبناء القدرات لدى الجهات المسؤولة عن إعداد التقارير، حيث تم الوصول إلى أكثر من 26,000 فرد من خلال ما يزيد عن 180 فعالية. كما قدمت المؤسسة دعماً مباشراً لجهود بناء القدرات في تركيا.
 - إجراء اختبارات متخصصة وعالية الجودة لمدققي الاستدامة. هذه الاختبارات:
 - تم إطلاقها في أنقرة وإسطنبول وإزمير خلال عام 2025؛
 - تأهيل 485 مدققاً من بين أكثر من 8000 مرشح؛ و
 - ترخيص 29 شركة في مجال التدقيق لإجراء عمليات تدقيق مستقلة.

استعداد معدي التقارير

يركز مجال استعداد معدي التقارير على مدى استعداد الكيانات لتقديم إفصاحات مالية عالية الجودة تتعلق بالاستدامة، وتشمل مجالين للتقييم: مستوى النضج والمهارات والقدرات المتخصصة بالإضافة إلى ومتطلبات الإفصاح والإلمام وممارسات إعداد التقارير.

مجال التقييم د - مستوى النضج والمهارات والقدرات المتخصصة

يُعد مجال التقييم هذا مكملاً للتقييم التفصيلي لممارسات إعداد التقارير الحالية الوارد في مجال التقييم "هـ".

يأخذ مجال التقييم هذا في الاعتبار -كأساس مرجعي- الجوانب التالية المتعلقة بالكيانات:

- الخبرة السابقة في تحديد المخاطر والفرص المتعلقة بالاستدامة وإدارتها وتقييمها، بما في ذلك ترتيبات الحوكمة؛
- الاستثمارات في استقطاب مهارات وقدرات متخصصة في مجال الاستدامة؛ و
- مستوى النضج في تقديم الإفصاحات المالية المتعلقة بالاستدامة.

تركز معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) على جميع المخاطر والفرص المتعلقة بالاستدامة التي يُتوقع بشكل معقول أن تؤثر على التدفقات النقدية للكيان، أو حصوله على التمويل، أو تكلفة رأس المال على المدى القصير أو المتوسط أو الطويل. وبناءً على ذلك، فإن نقطة الانطلاق الطبيعية لتقييم مدى استعداد معدي التقارير تتمثل في إجراء تقييم أولي لما يلي:

- الخبرة التي تتمتع بها الكيانات في تحديد المخاطر والفرص المتعلقة بالاستدامة وتقييمها وإدارتها بالإضافة إلى استثماراتها في بناء المهارات والقدرات المتخصصة في هذا المجال. قد تكون الجهات قد استثمرت بالفعل في مهارات وقدرات متخصصة تتعلق بالاستدامة، ووضعت ترتيبات حوكمة لتحديد المخاطر والفرص المتعلقة بالاستدامة والإشراف عليها، بما في ذلك تحديد دور الإدارة العليا، وهياكل المساءلة، وآليات المراجعة من قِبل مجلس الإدارة. كما قد تكون الجهات قد استثمرت في برامج تدريبية متخصصة، وفي البيانات والأدوات والعمليات التحليلية المتعلقة بالاستدامة. إن الكيان الذي يكون على دراية مسبقة بالمخاطر والفرص المتعلقة بالاستدامة هو الأرجح امتلاكاً للقدرات اللازمة لدعم الإفصاح عن المعلومات وفقاً لمعايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB). وقد تمتلك بعض الكيانات خبرة في تحديد المخاطر والفرص المتعلقة بالاستدامة وتقييمها وإدارتها، حتى وإن لم يسبق لها الإفصاح علناً عن معلومات حول هذه الأمور.
- مدى نضج الكيانات فيما يتعلق بإعداد التقارير المتعلقة بالاستدامة. قد تخضع الكيانات بالفعل لمتطلبات قانونية أو تنظيمية تُلزمها بالإفصاح عن معلومات تتعلق ببعض المخاطر والفرص المرتبطة بالاستدامة، أو قد تكون قررت الإفصاح عن معلومات تتعلق بالاستدامة (على سبيل المثال، لتلبية توقعات السوق أو غيرها من المتطلبات) بشكل طوعي. قد تكون لدى كيان يتمتع بمثل هذه الخبرة عمليات إفصاح أساسية يمكن استخدامها لدعم الإفصاح عن المعلومات المالية المتعلقة بالاستدامة وفقاً لمعايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB)؛ فعلى سبيل المثال، ربما يكون الكيان قد استحدث بيانات وأنظمة وعمليات مراجعة وضوابط، أو وضع ترتيبات حوكمة تدعم مساءلة الإدارة وإشراف مجلس الإدارة على الإفصاحات المالية المتعلقة بالاستدامة.

الإطار 5— منظور الدولة بشأن تقييم مستوى الكمال: جنوب أفريقيا

تم تكليف وزارة التجارة والصناعة والمنافسة (DTIC) في جنوب أفريقيا بإجراء تقييم مفصل للأثر التنظيمي (RIA) بشأن تكاليف ومزايا اعتماد معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB). تمثل الغرض المعلن من تقييم الأثر التنظيمي في توفير أدلة ورؤى توجّه القرارات المتعلقة بالسياسات والتشريعات، بما يضمن توافق اعتماد معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) مع الأولويات الوطنية وأفضل الممارسات العالمية ومصالح الجهات الفاعلة. وتضمن التقييم رؤى مستمدة من استطلاع رأي تم توجيهه إلى الجهات المُعدّة للتقارير، كما أنه شمل الأمور التي تتعلق بمدى استعداد تلك الجهات. وقد تعرّف استطلاع الرأي، من بين أمور أخرى، على مستوى نضج البيانات في مجال إعداد التقارير المتعلقة بالاستدامة. وقد طُلب استطلاع الرأي من المجيبين تحديد مدى نضجهم وفق المقياس التالي:

- **جهة غير مفصّلة**—لم تقم مؤسستك بجمع المعلومات المالية المتعلقة بالاستدامة أو الإفصاح بفعالية عنها، كما أنها لا تمتلك خططاً فورية للقيام بذلك؛
- **جهة مفصّلة ناشئة**—لم تقم مؤسستك بجمع المعلومات المالية المتعلقة بالاستدامة أو الإفصاح بفعالية عنها، ولكنها تخطط للبدء في ذلك خلال العام أو العامين المقبلين؛
- **جهة مفصّلة داخلياً فقط**—تقوم مؤسستك بجمع بيانات الاستدامة إلا أنها تبلغ عنها داخلياً فقط؛
- **جهة مفصّلة جديدة**—تقوم مؤسستك بجمع بيانات الاستدامة وكانت قد أصدرت تقارير بهذا الشأن خلال العام أو العامين الماضيين؛
- **جهة مفصّلة بمستوى أساسي**—تتبنى مؤسستك نهجاً أو إطار عمل بسيط للاستدامة يُستخدم لجمع بيانات الاستدامة الأساسية والإفصاح عنها، مع توفير بعض التقارير للجمهور خلال السنوات الثلاث الماضية أو أكثر؛
- **جهة مفصّلة بمستوى متوسط**—تقوم مؤسستك بجمع نطاق محدود من بيانات الاستدامة وتُصدر تقريراً دورياً عن الاستدامة متاحاً للجمهور منذ ثلاث سنوات أو أكثر؛ أو
- **جهة مفصّلة بمستوى متقدم**—تقوم مؤسستك بجمع نطاق كبير من بيانات الاستدامة وتُصدر تقريراً دورياً عن الاستدامة متاحاً للجمهور منذ ثلاث سنوات أو أكثر؛

منذ ذلك الحين، شكلت لجنة الشركات والملكية الفكرية (CIPC) فريق عمل الاستعداد لاعتماد معايير تقارير الاستدامة (ARWG) في جنوب أفريقيا، وذلك بدعم ومصادقة من وزارة التجارة والصناعة والمنافسة. ويضم الفريق جهات تنظيمية متنوعة وسلطات معنية وأطرافاً رئيسية فاعلة في السوق، حيث يعمل على تفعيل التوصيات الجوهرية الواردة في تقييم الأثر التنظيمي من خلال العمل كمنصة فنية واستشارية للمساهمة في إعداد خريطة طريق وطنية للاعتماد. وتتمثل أهداف الفريق في ضمان اتساق نهج الاعتماد مع الإطار التنظيمي القائم—مع مراعاة متطلبات إعداد التقارير المتعلقة بالاستدامة والمعمول بها حالياً—بالإضافة إلى إشراك الجهات الفاعلة وتنسيق جهود بناء القدرات وتقديم الدعم الفني.

الإطار 6 - استعداد معدي التقارير ودعم التنفيذ: ماليزيا (PACE)

اعتمدت ماليزيا نهجاً مرحلياً لتبني ممارسات إعداد تقارير الاستدامة، مع التركيز بشكل جوهري على بناء القدرات كأحد الأجزاء الرئيسية من عملية التنفيذ. ويستند هذا النهج المرحلي إلى الإطار الوطني لتقارير الاستدامة (NSRF)، الذي أصدرته اللجنة الاستشارية لتقارير الاستدامة (ACSR) في 24 سبتمبر 2024، بدعم من وزارة المالية الماليزية وتحت رئاسة هيئة الأوراق المالية الماليزية. يحدد هذا الإطار الوطني الآلية التي ستعتمد بموجبها ماليزيا معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB)؛ حيث سيكون تطبيقها إلزامياً على الكيانات المشمولة بالنطاق¹⁶ في ماليزيا، وذلك من خلال المتطلبات التنظيمية المعنية (والمرتقبة). ومن منطلق إدراك التفاوت في مستويات النضج فيما يتعلق بإعداد تقارير الاستدامة، وكذلك تباين الموارد والقدرات الفنية بين الكيانات المختلفة، فقد تم تعزيز نهج الاعتماد المرحلي بمبادرة لدعم التنفيذ تُعرف باسم "PACE" (وهي اختصار للمصطلحات: السياسات، والافتراضات، وأدوات الحساب، والتعليم).

دعم التنفيذ الخاص بمدى استعداد معدي التقارير

تعمل مبادرة "PACE" كمحور لدعم التنفيذ، حيث تم وضعها خصيصاً لمساعدة الكيانات المشمولة بالنطاق على بناء القدرات اللازمة لتطبيق الإطار الوطني (NSRF) ومعايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) على أرض الواقع. تتيح مبادرة PACE للجهات المُعدّة للتقارير إمكانية الوصول إلى الأدوات والتوجيهات والموارد التعليمية لدعم المراحل الأولية لعملية اعتماد المعايير. وتدعم المبادرة الكيانات المدرجة في كل من السوق الرئيسية وسوق ACE، بالإضافة إلى الشركات الكبيرة غير المدرجة. وتهدف المبادرة إلى مرافقة الجهات المُعدّة للتقارير خلال مسيرتها بدءاً من مرحلة التعرف الأولي على معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) وصولاً إلى تبني ممارسات خاصة بإعداد التقارير تنسم بكونها أكثر تقدماً.

ونظراً لتفاوت مستويات الاستعداد والنضج فيما يتعلق بإعداد التقارير، يركز النهج التنظيمي للجنة الاستشارية لتقارير الاستدامة (ACSR) على بناء القدرات وتعزيز المهارات خلال السنوات القليلة الأولى من عملية إعداد التقارير. وبشكل جوهري، سينصب التركيز في بادئ الأمر على ضمان إحراز الكيانات المُعدّة للتقارير تقدماً معقولاً ومجدياً.

توجيه السياسات ودعم التطبيقات

توفر مبادرة PACE توجيهات سياسية تقدم رؤى عملية حول معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) وكيفية دمج اعتبارات الاستدامة في استراتيجيات الأعمال وعمليات إعداد التقارير. وتهدف هذه التوجيهات -التي تأتي في شكل أسئلة شائعة (FAQ) ونماذج للإفصاحات ووثائق توجيهية - إلى دعم الجهات المُعدّة للتقارير في تطبيق متطلبات معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) وفهم كيفية تطبيقها في ماليزيا.

تابع ...

16 ويشمل ذلك الكيانات المدرجة في كل من السوق الرئيسية وسوق ACE، بالإضافة إلى الكيانات الكبيرة غير المدرجة.

الافتراضات ودعم القياس

بالإضافة إلى ذلك، توفر مبادرة PACE حاسبة انبعاثات تهدف إلى دعم قياس انبعاثات غازات الدفيئة من النطاق 1 والنطاق 2 والنطاق 3 والإبلاغ عنها، بما يتماشى مع متطلبات معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB). على سبيل المثال، تدعم حاسبة انبعاثات غازات الدفيئة الخاصة بدليل الإفصاح المبسط عن الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية (SEDG)، التي طورتها شركة أسواق رأس المال الماليزية، التابعة لهيئة الأوراق المالية الماليزية، الشركات في قياس انبعاثات النطاق 1 والنطاق 2 والإبلاغ عنها استناداً إلى بروتوكول غازات الدفيئة المعترف به عالمياً: معيار المحاسبة والإبلاغ للشركات (2004) (معيار بروتوكول غازات الدفيئة للشركات). أطلقت بورصة ماليزيا الحل "استخبارات الاستدامة المركزية (CSI)" لدعم الكيانات المدرجة في تبسيط تقارير الاستدامة وفقاً لمعايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB). صُممت هذه المنصة، التي أُطلقت في يونيو 2024، لتسريع انتقال ماليزيا إلى اقتصاد منخفض الكربون، وتتضمن حاسبات مدمجة لانبعاثات الكربون، ووحدة تفاعل مع الموردين بالإضافة إلى قوالب موحدة لتعزيز دقة البيانات. وكجزء من خدمات إشراك الموردين، يقوم حل "استخبارات الاستدامة المركزية (CSI)" بدمج الشركات ومورديها - بما في ذلك الشركات متوسطة الحجم والشركات الصغيرة والمتوسطة - في منظومة واحدة، مما يتيح عملية انضمام منظمة ومنهجية. وتماشياً مع دليل الإفصاح المبسط عن الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية (SEDG)، تدعم المنصة الموردين من خلال تمكين قياس انبعاثات النطاقين 1 و2، وتوفير الوصول إلى تقييم نضج الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية، والتعليم الإلكتروني، والإرشادات العملية لتعزيز القدرات في مجال الاستدامة.

بناء القدرات وإعداد المهارات

توفر مبادرة PACE برامج موجهة لبناء القدرات، تم إعدادها لتعزيز القدرات الداخلية لجهات إعداد التقارير في مجال إعداد تقارير الاستدامة. ويشمل ذلك الوصول إلى مواد تعليمية، وندوات عبر الإنترنت، وبرامج تدريبية مُهيكلّة تُركز على معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (تتضمن هذه البرامج الوصول إلى مواد تعليمية، وندوات عبر الإنترنت، وبرامج تدريبية مُهيكلّة تُركز على معايير (ISSB)). ويأتي من بين المبادرات الرئيسية برنامج مُعدّي التقارير التابع للإطار الوطني للاستدامة (NPP)، الذي يتضمن تدريباً مُجرّأً يُعطي إعداد تقارير الاستدامة باستخدام نماذج تقارير الاستدامة التوضيحية المستندة إلى معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB)، وحساب انبعاثات غازات الدفيئة وإعداد تقارير بشأنها، وتحديد مخاطر المناخ وتحليل السيناريوهات. يدعم البرنامج مُعدّي التقارير في بناء المهارات اللازمة للتنفيذ الفعال بشكل تدريجي. يتم تنفيذ البرنامج بالتعاون مع الشركاء الرئيسيين مثل معهد المحاسبين القانونيين في إنجلترا وويلز (ICAEW)، مع التركيز على دمج الإفصاحات المالية وإفصاحات الاستدامة.

منذ إطلاق الإطار الوطني للاستدامة (NSRF)، دأب النهج التنظيمي للجنة الاستشارية لتقارير الاستدامة (ACSR) على عقد اجتماعات دورية مع قطاعات متنوعة، تشمل الزراعة والبناء والمؤسسات المالية، فضلاً عن قطاعات الطاقة. وقد وفرت هذه الاجتماعات منصة منظمة للقطاع لطرح التحديات التي تواجهها، مما يساهم في مبادرات برنامج تحسين الأداء، كما أتاحت الفرصة للهيئات التنظيمية لتقديم توضيحات رسمية.

سعى كل من النهج التنظيمي للجنة الاستشارية لتقارير الاستدامة (ACSR) و JC3 إلى تحسين توفر البيانات المتعلقة بالمناخ التي تحتاجها الجهات لإعداد تقارير الاستدامة، وذلك من خلال التواصل مع الجهات الموفرة للبيانات ومزودي خدمات المرافق، فضلاً عن تطوير "كتالوج بيانات المناخ" التابع لـ JC3 لتسهيل الوصول إلى المعلومات المناخية وبيانات الاستهلاك المجمعة.

ويُشكل كل من الإطار الوطني للاستدامة (NSRF) ومبادرة PACE معاً نهجاً تنفيذياً يتمحور حول الجهات المُعدّة للتقارير، حيث يجمع بين الوضوح التنظيمي والدعم العملي. ومن خلال إعطاء الأولوية لتعزيز مدى استعداد الجهات المُعدّة للتقارير عبر التوجيه والأدوات وبناء القدرات، يهدف إطار عمل الاستدامة في ماليزيا إلى تمكين اعتماد معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) بشكل متسق وموثوق، وذلك استباقاً لمتطلبات أوسع نطاقاً تتعلق بإعداد التقارير وخدمات التحقق.

وستُسهّم المعطيات المتعلقة بخبرات الجهات ومستوى نضجها في إعداد تقارير الاستدامة، فضلاً عن مهاراتها وقدراتها المتخصصة في هذا المجال، في توجيه القرارات؛ فعلى سبيل المثال، ستساعد هذه المعطيات في تحديد مقدار الوقت والدعم اللازمين للجهات المُعدة للتقارير لضمان قدرتها على تنفيذ القرارات الواردة في خريطة العمل الوطنية بنجاح، وتقديم إفصاحات مالية عالية الجودة تتعلق بالاستدامة بما يخدم مصلحة أسواق رأس المال.

مجال التقييم هـ - الإلمام بمتطلبات الإفصاح وممارسات إعداد التقارير

تعتمد السرعة التي يمكن من خلالها للكيانات بناء القدرات التي تحتاج إلى الإبلاغ عنها وفقاً لمعايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) على عوامل مثل إلمامها بمتطلبات الإفصاح الخاصة بمعايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) ومدى إفصاحها بالفعل عن المعلومات ذات الصلة.

ولتكوين صورة تفصيلية لحالة الإبلاغ عن الاستدامة في الدولة، بما في ذلك على مستوى متطلبات الإفصاح الفردية وبنود الإفصاح، قد تجد الدولة أنه من المفيد تقييم ما يلي:

- **إلمام الكيانات بمعايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) أو غيرها من الأطر ذات الصلة بإعداد التقارير، بما في ذلك الإلمام بما يلي:**
 - معايير المحاسبة الدولية لإعداد التقارير المالية، التي ترتبط تعريفاتها ومتطلباتها بالتعريفات والمتطلبات الواردة في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية S1 والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية S2؛
 - توصيات فريق العمل المعني بالإفصاحات المالية المتعلقة بالمناخ (TCFD)، التي تم تطبيقها دولياً - وفي بعض الحالات تمت الإشارة إليها في الأطر القانونية والتنظيمية - وتم دمجها في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية S1 والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية S2؛
 - أطر إعداد تقارير الاستدامة التي تم دمجها في المؤسسة والمشار إليها كمصادر إرشادية في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية S1 والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية S2 - أطر مجلس معايير المحاسبة للاستدامة (SASB)، والمجلس الدولي لإعداد التقارير المتكاملة ومجلس معايير الإفصاح عن المناخ (CDSB)؛
 - استطلاعات الرأي الخاصة بتغير المناخ الصادرة عن مشروع الإفصاح عن الكربون (CDP)، التي بدأت تتماشى مع المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية S2 خلال عام 2024؛ و
 - أطر عمل أخرى لإعداد تقارير الاستدامة صادرة عن جهات خارجية، التي قد تشمل معلومات متعلقة بالاستدامة - قد تكون أيضاً ذات أهمية مالية وتتطلب الإفصاح عنها بموجب معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) - بما في ذلك معايير المبادرة العالمية للتقارير (GRI) والمعايير الأوروبية لإعداد تقارير الاستدامة.¹⁷
- **ممارسات الكيانات الحالية في إعداد تقارير الاستدامة والإفصاح عن المعلومات وفقاً لما تقتضيه معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB).** يُعد تقييم ممارسات إعداد التقارير الحالية مكملاً لمجال التقييم "د".

17 تم تصميم المعايير الأوروبية لإعداد تقارير الاستدامة لتفرض الإفصاح عن معلومات متعلقة بالاستدامة - بما في ذلك معلومات حول المخاطر والفرص والآثار المرتبطة بالاستدامة - بما يلبي احتياجات مجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة بخلاف المستثمرين. تم تصميم معايير المبادرة العالمية للتقارير (GRI) لتوفير معلومات حول أهم الآثار البيئية والاجتماعية للكيان، وذلك لتلبية احتياجات مجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة، بما في ذلك بعض المستثمرين. قد تكون لدى الكيانات الملزمة بهذه المعايير عمليات وقدرات بيانات قائمة بالفعل، يمكنها أن تشكل أساساً للإفصاح عن المعلومات ذات الأهمية المالية المتعلقة بالمخاطر والفرص المرتبطة بالاستدامة. نظراً للنطاق الأوسع لهذه الأطر، يتعين على الكيانات أيضاً ضمان امتلاكها للفهم والقدرات اللازمة لتحديد المعلومات الجوهرية المتعلقة بالمخاطر والفرص المتعلقة بالاستدامة - التي يُتوقع بشكل معقول أن تؤثر على آفاقها المستقبلية - والإفصاح عنها وذلك بهدف توجيه قرارات المستثمرين، وبما يتوافق مع معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB).

إن تقييم مستوى الإلمام وممارسات إعداد التقارير الحالية من شأنه توفير رؤى موضوعية حول الجهد الإضافي والاستثمارات المطلوبة لدعم إفصاحات مالية عالية الجودة تتوافق مع معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB). على سبيل المثال، إذا كانت هناك دولة ما تتمتع بمستوى عالٍ من الإلمام بتوصيات فريق العمل المعني بالإفصاحات المالية المتعلقة بالمناخ (TCFD) أو معايير مجلس معايير المحاسبة للاستدامة (SASB)، أو أنها كانت تفصح عن نسبة كبيرة من البنود التي تتطلبها معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB)، فإن الجهد الإضافي اللازم لتطبيق معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) سيكون أقل¹⁸. وبالمثل، في الحالات التي تكون فيها إفصاحات الاستدامة الحالية للكيانات قد جرى إعدادها استناداً إلى معايير المبادرة العالمية للتقارير (GRI) - وهي معايير قد تغطي أيضاً جزءاً كبيراً من المعلومات الجوهرية المالية وذات الصلة بمعايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) - فإنه يمكن للدولة أن تقيم عمليات جمع البيانات والتحليل الحالية لدى الكيانات لتقدير الجهد الإضافي اللازم لإعداد التقارير وفقاً لمعايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB). كما يمكن أن يوفر تقييم ممارسات إعداد التقارير العديد من الرؤى حول مدى دعم ترتيبات الحوكمة والرقابة الحالية لاتساق هذه الإفصاحات داخل الدولة ومستوى جودتها.



الإطار 7 - ممارسات إعداد التقارير الحالية: تقارير الوضع الراهن

تقارير الوضع الراهن

إلى جانب مراجعة الاتجاهات المتعلقة بخدمات التحقق المرتبطة بالاستدامة عبر مختلف الدول (انظر الإطار 1)، تتعمق مبادرة "الوضع الراهن" أيضاً في اتجاهات الإفصاح المتعلقة بالاستدامة، حيث تتابع التغيرات في معدلات إعداد التقارير وفي المعايير والأطر التي تعتمدها الكيانات المبلغة.

واستناداً إلى التحليل المكتبي، تشير بيانات عام 2023 إلى أن الكيانات المبلغة - سواء في الاقتصادات المتقدمة أو في الأسواق الناشئة والنامية - تقدم إفصاحات بشكل متزايد (بما في ذلك الإفصاحات الطوعية) وتعرض هذه المعلومات بالتوازي مع تقاريرها المالية.

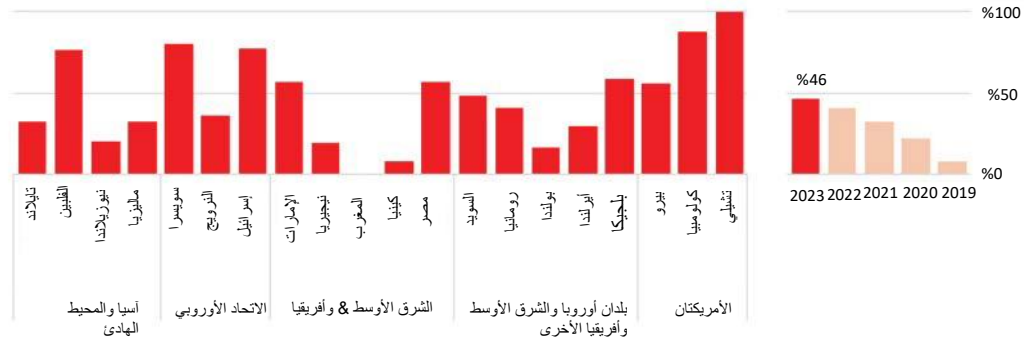
في دول مجموعة العشرين (G20) وسنغافورة ومنطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة، ارتفعت نسبة الكيانات التي تفصح عن بعض المعلومات المتعلقة بالاستدامة على الأقل من 91% خلال عام 2019 إلى 98% خلال عام 2023. في الدول الأصغر حجماً، الاقتصادات الناشئة والنامية، ارتفعت معدلات الإفصاح من 84% خلال عام 2019 إلى 95% خلال عام 2023.

وفي ظل غياب المتطلبات التنظيمية، عادةً ما تستند الكيانات في إفصاحاتها إلى مزيج من المعايير والأطر. ولغرض تقييم مدى استعداد الجهات المُعدّة للتقارير لتقديم إفصاحات عالية الجودة تتوافق مع معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB)، فإنه من المهم دراسة مدى اعتماد هذه الإفصاحات على معايير مجلس معايير المحاسبة للاستدامة (SASB) وإطار عمل فريق العمل المعني بالإفصاحات المالية المتعلقة بالمناخ (TCFD). ومنذ عام 2019، رصد الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) تزايداً في استخدام كل من معايير المحاسبة للاستدامة (SASB) وتوصيات فريق العمل المعني بالإفصاحات المالية المتعلقة بالمناخ (TCFD) في الدول الأصغر حجماً ذات الاقتصادات الناشئة والنامية (انظر الشكلين 4 و 5)، مما يشير إلى تزايد الإلمام بكيفية الإفصاح عن المعلومات الجوهرية المالية وبالأطر التي استندت إليها معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB).

تابع ...

18 توفر مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) تحديثات بشأن الكيانات التي تفصح عن معلومات مالية متعلقة بالاستدامة وفقاً لمعايير مجلس معايير المحاسبة للاستدامة (SASB). ويمكن للدول الاستفادة من هذه التحديثات لدعم تقييمها لممارسات إعداد التقارير الحالية.

الشكل 4—إشارة الدول غير الأعضاء في مجموعة العشرين (G20) إلى توصيات فريق العمل المعني بالإفصاحات المالية المتعلقة بالمناخ (TCFD) أو استخدامها لها، عام 2023.



الشكل 5—إشارة الدول غير الأعضاء في مجموعة العشرين (G20) إلى معايير فريق العمل المعني بالإفصاحات المالية المتعلقة بالمناخ (SASB) أو استخدامها لها، عام 2023.



(تشكر المؤسسة الاتحاد الدولي للمحاسبين على المساهمة في هذا المربع.)



WORLD BANK GROUP

الإطار 8 - دعم الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية في تقييمات الاستعداد: مجموعة البنك الدولي

تدرك مجموعة البنك الدولي أن إعداد تقارير ذات مستوى عالٍ من الجودة وتنسجم بالاتساق فيما يتعلق بالاستدامة يُعد أمرًا جوهريًا لدمج اعتبارات الاستدامة في القرارات المالية، وبالتالي توجيه الاستثمارات المؤسسية نحو أصول أكثر استدامة، لا سيما في الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية. ويتمثل أحد الدوافع الرئيسية لهذا العمل في دعم الدول لاتخاذ قرارات مستنيرة بشأن اعتماد معايير الاستدامة الدولية -مثل معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB)- أو استخدامها بطرق أخرى، مع بيان آلية القيام بذلك. قد تواجه السلطات القضائية مشاهدًا معقدًا، إلا أن اعتماد المعايير الدولية يمكنه تحقيق العديد من الفوائد، مثل تحسين فرص الحصول على التمويل المستدام، وتعزيز الشفافية، وتحقيق التوافق مع تدفقات رأس المال العالمية. ومع ذلك، فإن هذا الاعتماد قد ينطوي أيضًا على تكاليف كبيرة، بما في ذلك تكاليف الامتثال، وبناء القدرات، وجمع البيانات بالإضافة إلى تحديث أنظمة إعداد التقارير. ومن ناحية أخرى، يعزز التعاون بين مجموعة البنك الدولي والمؤسسة، الذي أُضيف عليه الطابع الرسمي بموجب مذكرة تفاهم حديثة، التزام المجموعة بدعم الدول من خلال توفير إطار عمل لتقييم تداعيات اعتماد معايير الاستدامة الدولية، بما في ذلك إجراء تحليلات دقيقة للتكلفة والعائد.¹⁹

تابع ...

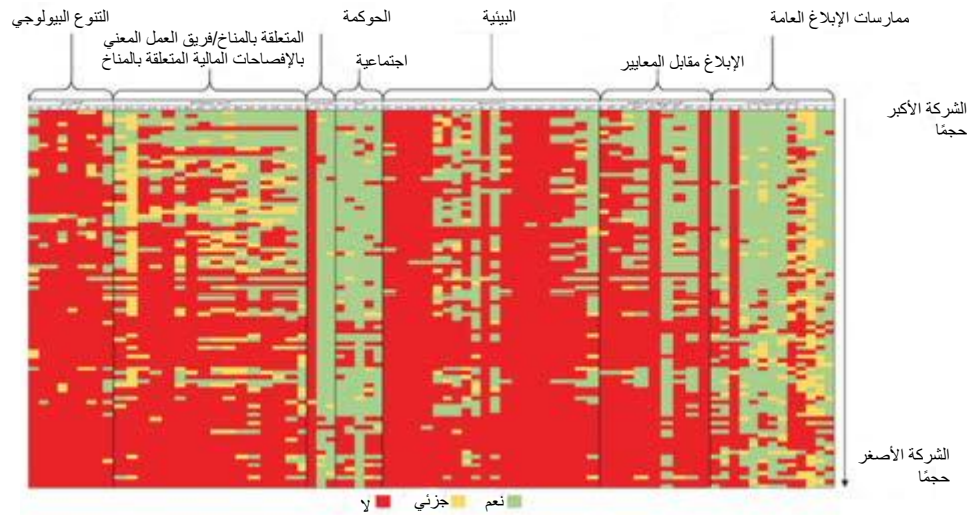
19 مجموعة البنك الدولي، "مجموعة البنك الدولي ومؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) تعلنان الالتزام بتعزيز الشراكة نحو اعتماد معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) في الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية"، 2024.

يرتكز نهج مجموعة البنك الدولي على توفير أدوات تحليلية ومساعدة فنية تساعد السلطات الدول على إجراء تقييم منهجي للتكلفة والعائد جراء فرض معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) في البنية التحتية لأسواقها، مع مراعاة هياكل الأسواق المحلية بالإضافة إلى البينات التنظيمية، والقدرات المؤسسية. ويضمن هذا النهج مراعاة الاتساق مع الوضع المحلي في جميع الخطوات التي يتم اتخاذها نحو الوصول إلى المعايير الدولية متناسبة، مع تجنب حدوث عوائق غير مقصودة أو أعباء مفرطة على الجهات المُعدّة للتقارير.

على سبيل المثال، وبالتعاون مع هيئة الأوراق المالية في ماليزيا، أجرت مجموعة البنك الدولي عملية مقارنة معيارية لممارسات الإفصاح المتعلقة بالاستدامة لدى الكيانات المدرجة والمستثمرين في تلك السوق، وذلك باستخدام "إطار عمل أفضل الممارسات للإفصاح الخاص بصناديق التقاعد" التابع لها.²⁰ وقد تم تحديث هذا الإطار ليشمل مؤشرات ومقاييس مستمدة من المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية S1 والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية S2 بالإضافة إلى إطار عمل إعداد التقارير الجديد الخاص بمبادئ الاستثمار المسؤول (PRI)، وتوصيات "فريق العمل المعني بالإفصاحات المالية المتعلقة بالطبيعة".

استعرض التقييم ممارسات الإفصاح عن الاستدامة لعينة تمثيلية تضم 90 كياناً مدرجاً، بالإضافة إلى عمليات الإفصاح لأربعة من أكبر مالكي الأصول في ماليزيا. وأشار التقييم إلى أن معظم الكيانات المدرجة في العينة تتمتع بإفصاحات مؤسسية قوية وممارسات حوكمة ومسؤولية اجتماعية سليمة. مع ذلك، كانت الإفصاحات المتعلقة بالمؤشرات البيئية - لا سيما تغير المناخ والطبيعة والتنوع البيولوجي - أضعف. وفي ذات السياق، أظهرت الكيانات الأكبر حجماً (من حيث القيمة السوقية) معدلات إفصاح أفضل بكثير مقارنةً بالكيانات الأصغر، مع وجود انخفاض ملحوظ في النطاق والجودة بين الكيانات خارج قائمة أكبر 50 كياناً في السوق الرئيسية لبورصة ماليزيا (انظر الشكل 6). أبرزت هذه الفجوات الحاجة إلى وجود إفصاحات أكثر وضوحاً وشفافية فيما يتعلق بالاستدامة بالإضافة إلى مراقبة مستمرة لكيفية تكامل المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية S1 والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية S2 مع التزامات التمويل المستدام الوطنية القائمة.

الشكل 6- خريطة حرارية للإفصاحات المتعلقة بالاستدامة للكيانات المدرجة في ماليزيا



(مصدر البيانات: (مجموعة البنك الدولي وهيئة الأوراق المالية في ماليزيا، تقييم الإفصاح عن المعايير البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG) للشركات المدرجة في ماليزيا وتوصيات لتطوير السياسات، 2024؛ مجموعة البنك الدولي، الاستثمار المستدام: قائمة مرجعية لأفضل ممارسات الإفصاح لصناديق التقاعد، 2020.

تابع ...

20 مجموعة البنك الدولي وهيئة الأوراق المالية في ماليزيا، تقييم الإفصاح عن المعايير البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG) للشركات المدرجة في ماليزيا وتوصيات لتطوير السياسات، 2024؛ مجموعة البنك الدولي، الاستثمار المستدام: قائمة مرجعية لأفضل ممارسات الإفصاح لصناديق التقاعد، 2020.

تُسهّم تحليلات المقارنة المعيارية هذه، وما يقابلها من تقييمات للفجوات، في إثراء الحوار بين الجهات التنظيمية لأسواق الأوراق المالية ومجموعة البنك الدولي، وذلك بهدف وضع توجيهات متناسبة ومصممة خصيصاً للمشاركين في السوق، وتحديد تسلسل الإصلاحات اللازمة وترتيب أولوياتها. في ماليزيا، ساهمت النتائج بشكل مباشر في صياغة توصيات موجهة إلى هيئة الأوراق المالية، بما في ذلك توصية بتشجيع المستثمرين المحليين على تحفيز الطلب على الإفصاحات المتعلقة باستدامة الشركات، ومواءمة المتطلبات الجديدة مع واقع السوق المحلي. وقد ضمن هذا النهج أن تكون المتطلبات الجديدة طموحة وقابلة للتحقيق في آن واحد، مما حال دون فرض أعباء غير مبررة على المشاركين في السوق مع الارتقاء بمستوى الجودة الشاملة للإفصاحات.

كما وفرت عملية المقارنة المرجعية أساساً مرجعياً للتنفيذ الفعال للإطار الوطني لإعداد تقارير الاستدامة، ولاتخاذ قرار الاعتماد الكامل لمعايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) بشكل كامل في ماليزيا. وبالنسبة لمالكي الأصول، أوضح التقييم مجالات التحسين - لا سيما فيما يتعلق بتقارير المناخ والتنوع البيولوجي - كما سلط الضوء على دورهم المحتمل في المضي قدماً نحو الإفصاحات المتعلقة باستدامة الشركات. أما بالنسبة للشركات المدرجة، فقد أشار التقرير إلى أن إعداد تقارير الاستدامة كان مدفوعاً في الغالب بمتطلبات الامتثال وسط طلب محدود من المستثمرين المحليين، وأوصى بتعزيز الطلب على هذه الإفصاحات لتحفيز تحسين جودة التقارير.

كما طبقت مجموعة البنك الدولي المقارنة المرجعية في جنوب أفريقيا، حيث أبرز التحليل نقاط القوة في الإفصاحات المتعلقة بالحوكمة والاستراتيجية، إلا أنه كشف عن وجود فجوات كبيرة في التقارير المتعلقة بالمناخ. وفي ذات السياق، استخدمت الجهات التنظيمية هذه الرؤى لإعطاء الأولوية لدمج مخاطر المناخ في لوائح صناديق التقاعد (على سبيل المثال، اللائحة رقم 28 من قانون صناديق التقاعد)، ولتطوير إرشادات ومبادرات لبناء القدرات تركز على المناخ ودمج المعايير البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG). وفي سياق التطورات الأخرى في جنوب أفريقيا (انظر الإطار 10)، أصدرت هيئة سلوك القطاع المالي (FSCA) منذ ذلك الحين إرشادات محددة وأجرت استطلاعات متابعة لرصد مدى التقدم المحرز.

بشكل عام، تمثل هذه الجهود خطوات هامة في إطار سعي الدول لتطوير استراتيجيات من شأنها تعزيز تنافسية أسواق رأس المال وجاذبيتها للمستثمرين، وذلك من خلال الترويج لمعلومات متسقة وقابلة للمقارنة بشأن الاستدامة بالإضافة إلى بناء نظام مالي يتسم بمزيد من القوة والاستدامة عبر ممارسات وإفصاحات أفضل في مجال الاستدامة على نطاق واسع. (تتقدم المؤسسة بالشكر لمجموعة البنك الدولي لمساهمتها في هذا العمل).

الإطار 9 - نطاق ومنهجية مراجعة التقرير المرحلي حول إفصاحات الشركات المتعلقة بالمناخ

يستند التقرير المرحلي الخاص بالمؤسسة حول إفصاحات الشركات المتعلقة بالمناخ الصادر خلال عام 2024 إلى النهج الموضح في تقارير الحالة السابقة الصادرة عن فريق العمل المعني بالإفصاحات المالية المتعلقة بالمناخ (TCFD)، وذلك لضمان الاتساق بين سنوات إعداد التقارير. يغطي التحليل كيانات عامة في خمس مناطق (أفريقيا، وآسيا وأوقيانوسيا، وأوروبا، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وأمريكا الشمالية) وتسعة قطاعات (الزراعة، والخدمات المصرفية، والسلع الاستهلاكية، والطاقة، والأغذية ومنتجات الغابات، والتأمين، والمواد والمباني، والتكنولوجيا والإعلام، والنقل).

استخدمت المؤسسة تقنية الذكاء الاصطناعي لمراجعة الإفصاحات المالية، والتقارير السنوية، والتقارير المتكاملة بالإضافة إلى تقارير الاستدامة، وغيرها من الوثائق ذات الصلة المنشورة باللغة الإنجليزية. تم استبعاد التقارير المكتوبة بلغات أخرى حفاظًا على اتساق المراجعة الآلية. استخدمت تقنية الذكاء الاصطناعي نماذج لغوية لديها القدرة على تمثيل الجمل والفقرات كاملة في شكل رياضي مع استخلاص المعنى السياقي. واستندت العملية إلى نهج RoBERTa، وهو نموذج للتعلم العميق في مجال معالجة اللغات الطبيعية، حيث تم تصميمه لتحديد المعلومات التي تتوافق مع الإفصاحات الأحد عشر التي أوصت بها فريق العمل المعني بالإفصاحات المالية المتعلقة بالمناخ (TCFD) ضمن فئات: الحوكمة، والاستراتيجية، وإدارة المخاطر، والمقاييس والأهداف.

ومن الجدير بالذكر أن عملية المراجعة التي تم إجراؤها بواسطة تقنية الذكاء الاصطناعي لم تكن تهدف إلى تقييم جودة الإفصاحات المالية المتعلقة بالمناخ الخاصة بالكيانات فحسب، بل إنها تهدف إلى تقديم مؤشر حول مدى توافق الإفصاحات الحالية مع الإفصاحات الأحد عشر الموصى بها من قبل فريق العمل المعني بالإفصاحات المالية المتعلقة بالمناخ (TCFD). وقد شملت مجموعة البيانات النهائية 3,814 كيانًا، وهو ما يقابل 25,127 تقريرًا لعام 2022 و 26,637 تقريرًا لعام 2023.

وستسهم نتائج تقييم مستوى الإلمام والممارسات في توجيه القرارات المتعلقة ببعض الأمور مثل نطاق الكيانات الخاضعة للمتطلبات، والتطبيق المرحلي للمتطلبات الواردة في معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB)، وتمديد الإعفاءات الخاصة بالتحول. كما ستساعد هذه النتائج في جهود بناء القدرات وغيرها من مبادرات الدعم.

استعداد نظام الدعم

مجال التقييم "و" —نظام الدعم

عندما تحدد إحدى الدول وجود فجوات في مدى استعداد المنظومة والجهات المُعدة للتقارير، سيتعين عليها النظر في كيفية حشد نظام دعم يضم شركاء التنمية وهيئات المحاسبة وغيرها من الجهات؛ وذلك لمساعدة المُعدّين والجهات التنظيمية والمنظومة العامة الأوسع نطاقاً في بناء القدرات اللازمة لإعداد إفصاحات عالية الجودة تتعلق بالاستدامة. يُشكل هذا الموضوع محوراً رئيسياً في نطاق "استعداد نظام الدعم" ضمن عملية التقييم.

يمكن أن تؤدي قدرة الدولة على الوصول إلى نظام الدعم هذا إلى تسريع جهود بناء القدرات، مما يساعد في تهيئة بيئة إعداد تقارير تدعم الإفصاحات عالية الجودة المتعلقة بالاستدامة بوتيرة أسرع. وبناءً على ذلك، وفي إطار تقييم مدى الاستعداد، قد تنظر الدولة في مدى توفر الموارد والدعم لكل من الجهات المُعدة للتقارير، والسلطات المعنية، وشركات الخدمات المهنية بالإضافة إلى مزودي البيانات والخدمات التحليلية.

لقد أكدت المؤسسة على أهمية نظام الدعم وذلك في الخطوط العريضة لبرنامجها الخاص بالتطبيق التنظيمي، حيث حددت "دعم الشركاء" كأحد العناصر الأربعة الرئيسية للبرنامج الذي يهدف إلى مساعدة الدول على المضي قدماً في مسار اعتماد المعايير. ويمكن للهيئات الدولية، وبنوك التنمية متعددة الأطراف، ووكالات التنمية، وهيئات المحاسبة، وغيرهم من شركاء الدعم الفني، تقديم المساعدة المالية والفنية، ودعم بناء القدرات، وإتاحة فرص التعلم من النظراء وتبادل المعلومات.

ولتسهيل أوجه التواصل مع الشركاء، وضعت المؤسسة "إطاراً للشراكة لبناء القدرات"، إلى جانب "برنامج شركاء التنفيذ" و"برنامج مستشاري التنفيذ". وتتميز كل فئة من فئات شركاء الدعم بنقاط قوة محددة. على سبيل المثال:

- **تدعم المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (IOSCO) الجهات التنظيمية للأوراق المالية وشبكتها الأوسع نطاقاً من خلال منصات التعلم من النظراء وبرامج بناء القدرات، بما في ذلك عبر شبكة لجنة الأسواق النامية والناشئة (GEMC Network) التابعة لها، وذلك لدعم اعتماد معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) أو استخدامها بشكل آخر (انظر الإطار رقم 11).**
- **تسهم بنوك التنمية متعددة الأطراف ووكالات التنمية في تعزيز مدى استعداد كل من المنظومة المعنية والجهات المُعدة للتقارير. ويمكن لهذه البنوك والوكالات أن تؤدي دور الشريك في التنفيذ وبناء القدرات على حد سواء، إذ تقدم المساعدة الفنية للدول بشأن الأمور المتعلقة بالسياسات والتشريعات والأطر التنظيمية، فضلاً عن تيسير تبادل المعرفة وتوفير الدعم المخصص طوال مراحل اعتماد المعايير. ومن خلال هذه الأدوار، تساعد بنوك التنمية متعددة الأطراف في تعزيز درجة الاستعداد المحلي ودعم التنفيذ والاعتماد الفعالين لمعايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB).**
- **تعمل هيئات المحاسبة، بما في ذلك الهيئات الأعضاء في الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) على دمج معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) في الممارسات المهنية والمناهج الدراسية وبرامج التدريب الخاصة بالمحاسبين القانونيين المعتمدين، مع تعزيز المعايير الدولية مثل معيار ISSA 5000 والمعايير الدولية لأخلاقيات المهنة المتعلقة بالتأكد على تقارير الاستدامة (IESSA) (انظر الإطار 12).**
- **وتُسهّل الجهات الأخرى الشريكة في تقديم الدعم الفني سبل الوصول إلى بيانات عالية الجودة والمعرفة الفنية والموارد لبناء القدرات. ومن بين الأمثلة على ذلك يأتي مشروع الإفصاح عن الكربون (CDP)، ومبادرة المحاسبة من أجل الاستدامة (A4S)، ومنظمة XBRL الدولية، ومنظمة Chapter Zero، ومبادئ الاستثمار المسؤول (PRI)، والمجلس العالمي للأعمال من أجل التنمية المستدامة (WBCSD).**

وقد تكون الدول التي لديها شراكات قائمة وتنسيق فاعل مع الجهات الداعمة في وضع أفضل لمعالجة الفجوات المتعلقة بالاستعداد. ولذا، ينبغي ألا تقتصر عمليات تقييم الاستعداد على تقييم مدى توفر الدعم فحسب، بل يجب عليها أيضاً تقييم قدرة الدولة على التنسيق بين مختلف الهيئات ووضع هذه الشراكات موضع التنفيذ الفعلي.

وقد تجد الدول أنه من الأهمية بمكان أن تنتظر إلى مدى توفر الموارد والدعم لكل من الجهات التنظيمية، ومقدمي الخدمات المهنية، والبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والبيانات، والجهات المسؤولة عن إعداد التقارير.

الجهات التنظيمية

ينبغي للدول النظر فيما إذا كانت السلطات المعنية تتمتع بإمكانية الوصول إلى المعارف والأدوات وآليات الدعم اللازمة لتصميم متطلبات الإفصاح المالي المتعلق بالاستدامة، والإشراف عليها، وإنفاذها بفعالية وكفاءة. قد يركز التقييم على إذا ما كانت السلطة الدولية يمكنها الاستفادة من هذا الدعم بشكل فعلي، أو أنها في وضع جيد يتيح لها ذلك لمعالجة الفجوات التي تم تحديدها في تقييمات سابقة (انظر مجال التقييم "أ")، وذلك استناداً إلى الترتيبات أو الشراكات أو مسارات التمويل القائمة.

تشمل أنواع الدعم التي قد تكون متاحة ما يلي:

- **دعم شركاء التنمية**—مبادرات شراكة مصممة خصيصاً، مثل البرامج التي تدعمها بنوك التنمية متعددة الأطراف أو وكالات التنمية التي تقدم المساعدة الفنية لإعداد وتطوير خرائط العمل واللوائح التنظيمية الخاصة بالدولة، وتوفير التدريب للجهات التنظيمية ومؤسسات السوق (انظر الإطار 10)؛
- **شبكات التعلم المتبادل العالمية والإقليمية**—المشاركة في منصات مثل شبكة لجنة الأسواق الناشئة والنامية (GEMC) التابعة للمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (IOSCO)، التي توفر للجهات التنظيمية فرصاً منظمة للتدريب الفني وتبادل الخبرات مع الأقران وبناء القدرات الرقابية (انظر الإطار 11)؛ و
- **إطار بناء قدرات المؤسسة**—بما في ذلك إطار الشراكة لبناء القدرات والموارد الفنية ذات الصلة، التي يمكن للجهات التنظيمية الاستفادة منها لدعم اعتماد معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB).

ويمكن للجهة التنظيمية الاستفادة من علاقاتها مع الجهات الداعمة للحصول على الدعم خلال مرحلة مبكرة، ومعالجة الفجوات الفنية والتشغيلية، وبناء القدرات الرقابية بكفاءة أكبر. وفي المقابل، قد تؤدي محدودية الوصول إلى هذا الدعم إلى وضع الجهة التنظيمية على مسار أكثر تدرجاً فيما يتعلق بالاعتماد.

أبرمت هيئة سلوك القطاع المالي (FSCA) في جنوب أفريقيا اتفاقية تعاون مع مؤسسة التمويل الدولية. تمثل الشراكة بين مؤسسة التمويل الدولية وهيئة سلوك القطاع المالي في جنوب أفريقيا جزءاً من برنامج ما وراء الميزانية العمومية التابع لمؤسسة التمويل الدولية، الذي يهدف إلى مواءمة القطاع المالي في جنوب أفريقيا مع معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB).

يشمل عمل مؤسسة التمويل الدولية ما يلي:

- التعاون مع هيئة سلوك القطاع المالي (FSCA) وغيرها من الهيئات الوطنية بشأن منهجية اعتماد معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB)، بما في ذلك التواصل مع فريق العمل المعني بالاستعداد لاعتماد معايير إعداد تقارير الاستدامة في جنوب أفريقيا، الذي تم إنشاؤه بهدف التوصل إلى توافق في الآراء بشأن خريطة العمل على مستوى الدولة؛
- تطوير أدوات مثل قائمة التحقق من جاهزية الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالمناخ، وإرشادات حوكمة مجالس الإدارة؛
- تدريب موظفي هيئة سلوك القطاع المالي (FSCA) والكيانات والبنوك المدرجة في البورصة، وبناء قدراتهم؛
- تيسير إجراء مشاورات بين أصحاب المصلحة ومسؤولي وضع المعايير والجهات التنظيمية على المستويين المحلي والعالمي؛
- رصد مدى تطبيق اللوائح وفعاليتها.

تؤكد هذه الشراكة التزام مؤسسة التمويل الدولية بتعزيز الاستدامة والإفصاحات المتعلقة بالمناخ على مستوى العالم. تستند هذه المبادرة إلى التعاون الأوسع نطاقاً بين مؤسسة التمويل الدولية والمؤسسة، حيث تم إضفاء الطابع الرسمي عليها من خلال مذكرة تفاهم تم توقيعها في يونيو 2024، حيث تدعم مهمة مؤسسة التمويل الدولية في تعزيز الشفافية والتمويل المستدام والقدرة على التكيف مع تغير المناخ على مستوى العالم.

إضافةً إلى ذلك، ومن خلال برنامج "ما وراء الميزانية العمومية"، وبالتعاون مع برامج مؤسسة التمويل الدولية الاستشارية، تدعم المؤسسة كلاً من بنغلاديش ومصر والأردن ونيبال وبيرو وغيرها من الدول وعملاء المؤسسة في التوافق مع معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB). بالإضافة إلى ذلك، وبالتعاون مع مبادرة الأمم المتحدة للبورصات المستدامة (UN SSE) والمؤسسة، قدمت مؤسسة التمويل الدولية (IFC) تدريباً يتعلق بمعايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) لعدد 20,000 مشارك في 30 سوقاً.

(تتقدم المؤسسة بالشكر لمؤسسة التمويل الدولية، العضو في مجموعة البنك الدولي، لمساهمتها في هذا العمل.)

الإطار 11— دعم التطوير التنظيمي المتوافق مع معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB): لجنة النمو والأسواق الناشئة التابعة للمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (IOSCO) وشبكة GEMC لاعتماد معايير مجلس معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) أو استخدامها بشكل آخر

تعمل شبكة GEMC التابعة للمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (IOSCO) على تعزيز بناء القدرات لدى الدول وتبادل المعلومات على المستوى الإقليمي في الأسواق الناشئة والنامية. تدعم شبكة GEMC الدول في مختلف مراحل اعتماد معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) أو استخدامها بأي شكل آخر، مما يتيح التعلم من الأقران وتقديم المساعدة التقنية الموجهة. تساهم شبكة GEMC من خلال ورش العمل الإقليمية وتبادل المعلومات المنظم في:

- **التدريب التنظيمي وبناء القدرات الإشرافية**—برامج التدريب التقني التي تم تطويرها بالتعاون مع برنامج رعاية التميز من خلال النمو والتعليم والتواصل والمؤسسة التابع للمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (IOSCO) لتعزيز القدرات الإشرافية والإنفاذية للإفصاحات المتعلقة بالاستدامة؛
- **التعلم الإلكتروني والتطوير المهني المستمر**—سلسلة ندوات عبر الإنترنت متاحة لشبكة GEMC وأعضاء المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (IOSCO) الآخرين، تقدم توجيهات عملية تستند إلى الموارد التعليمية للمؤسسة، وتلبي احتياجات الجهات التنظيمية؛
- **منتدى للتعليم المتبادل وتبادل المعلومات**—منتدى منظم يتيح للجهات التنظيمية تبادل الخبرات وخطط العمل والتعامل مع التحديات المتعلقة باعتماد معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) وتطبيقها؛
- **برامج مشتركة مع شركاء التنمية**—التعاون مع البنك الدولي والمؤسسة من خلال "برنامج بناء القدرات المشترك بين المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (IOSCO) والبنك الدولي ومؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS)، مما يتيح للدول تحقيق الاستفادة من الخبرات العالمية والحصول على دعم موجه؛ و
- **المساعدة الفنية المخصصة للدولة**—منصة لربط احتياجات الدول بالمساعدة الفنية المصممة خصيصاً من جانب شركاء تنفيذيين آخرين، مما يساعد الجهات التنظيمية على وضع خطط عمل للاعتماد، وإعداد المشاركين في السوق، ومعالجة تحديات التنفيذ الخاصة بكل دولة.

الخدمات المهنية

ينبغي للدول النظر في مدى إمكانية حصول مقدمي خدمات التحقق والاستشاريين والمستشارين القانونيين على المعرفة والتدريب والدعم المؤسسي اللازم لمساعدة الكيانات في تقديم إفصاحات عالية الجودة تتعلق بالاستدامة، لا سيما عند تحديد فجوات في المنظومة المهنية (انظر مجال التقييم "ب").

ويمكن توفير سبل الدعم، على سبيل المثال، من خلال مبادرات دولية وإقليمية مثل "إطار الشراكة لبناء القدرات" التابع للمؤسسة، وبرامج التطوير المهني التي يديرها الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC)، ومبادرات بناء القدرات التي يديرها الاتحاد الأفريقي للمحاسبين (PAFA)، والأنشطة الداعمة لمعايير التأكيد الجديدة المتعلقة بالاستدامة التي طورها كل من المجلس الدولي لمعايير التدقيق والتأكيد (IAASB) ومجلس معايير الأخلاقيات الدولية للمحاسبين (IESBA) (انظر الإطار 12).

الإطار 12 - المبادرات الدولية والإقليمية

الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC)

نظم الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) جولات إقليمية في كل من جنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا خلال عام 2024، حيث أتيحت الفرصة للتواصل المباشر مع المتخصصين في مجال المحاسبة ومناقشة موضوع إعداد تقارير الاستدامة. وفي عام 2025، تعمق هذا العمل بشكل أكبر من خلال سلسلة الفعاليات العالمية [IFAC Connect](#) التي حلت محل الجولات الإقليمية السابقة. تضمنت سلسلة 2025 أربعة فعاليات إقليمية: أفريقيا (نيروبي، كينيا، 19-20 أغسطس 2025)، والشرق الأوسط وشمال أفريقيا (الرياض، المملكة العربية السعودية، 2 أكتوبر 2025)، وأمريكا اللاتينية/فعالية عالمية (مكسيكو سيتي، المكسيك، 12-13 نوفمبر 2025)، وآسيا وأوقيانوسيا (جاكرتا، إندونيسيا، 4 ديسمبر 2025).

تتمحور هذه الفعاليات حول موضوع "قيادة التحول نحو الاستدامة: معايير عالمية، حلول محلية"، وتوفر منصة لاستكشاف استراتيجيات عملية لتطبيق معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) وتبادل الخبرات الإقليمية. وتهدف السلسلة إلى دعم الهيئات المهنية والجهات التنظيمية في فهم وتطبيق المعايير العالمية الأساسية، وتشجيع دمج معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) ضمن الأطر التنظيمية.

أصدر الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) أيضًا تعديلات على المعايير الدولية للتعليم لتتوافق مع معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB)، ويتعاون مع الهيئات المهنية لدعم تحديث المناهج واستراتيجيات بناء القدرات.²¹

الاتحاد الأفريقي للمحاسبين (PAFA)

بتمويل من وزارة الخارجية والكونولث والتنمية في المملكة المتحدة، طور الاتحاد الأفريقي للمحاسبين (PAFA) استراتيجية شاملة لبناء قدرات منظمات المحاسبة المهنية، وذلك بهدف دعم تطبيق معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) في أفريقيا. تشمل هذه المبادرة إنشاء [مركز التميز للاستدامة](#)، الذي تم تصميمه لبناء القدرات في مجال إعداد تقارير الاستدامة على نطاق واسع من خلال منظمات المحاسبة المهنية، ولتيسير تطوير الموارد وتبادل المعرفة بما يعزز الممارسات المهنية.

المجلس الدولي لمعايير التدقيق والتأكيد (IAASB)

يحظى المجلس الدولي لمعايير التدقيق والتأكيد (IAASB) بدور محوري في تعزيز عمليات التحقق المتعلقة بالاستدامة من خلال وضع معايير تُرسخ حداثتها عالميًا لضمان أداء متسق لمهام التحقق المتعلقة بالجودة. ويُدعم هذا العمل بمواد استرشادية وبأنشطة تواصل مع الجهات الفاعلة، مما يسهل اعتماد المعيار العالمي للتحقق المتعلق بالاستدامة وتطبيقه وفهمه بشكل فعال.

تابع ...

21 تمثل معايير التعليم الدولية معايير عالمية وضعها الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC)، وهي تحدد المتطلبات التعليمية ومعايير التطوير المهني للمحاسبين المهنيين. وتغطي هذه المعايير عدة مجالات تشمل الكفاءة الفنية، والمهارات المهنية، والخبرة العملية، والتطوير المهني المستمر. توفر معايير التعليم الدولية إطارًا يتيح للمنظمات المهنية المحاسبية حول العالم تطوير برامج للتعليم والتدريب تضمن امتلاك المحاسبين للمعرفة والمهارات اللازمة لخدمة المصلحة العامة بشكل فعال.

وإلى جانب إصدار المعيار الدولي (ISSA 5000)، يوفر المجلس دعمًا واسع النطاق لعملية التطبيق من خلال "دليل تطبيق ISSA 5000"، وندوات عبر الإنترنت متاحة عند الطلب بالإضافة إلى شرائح عرض تقديمية، ولوائح بيانات، وقوائم الأسئلة الشائعة (FAQs) فضلاً عن مقاطع فيديو تعريفية وأخرى تتناول الأسئلة الشائعة، وغيرها من المواد التوجيهية. تم إعداد هذه [الموارد](#) لتمكين تنفيذ مهام موثوقة تتسم بمستوى عالٍ من الجودة لضمان الاستدامة عبر مختلف الشركات والدول، ولتوفير الركائز الأساسية لبناء القدرات لدى أخصائيي خدمات التحقق والشركات والهيئات التنظيمية. كما يتابع المجلس الدولي لمعايير التدقيق والتأكيد (IAASB) الأمور المتعلقة بالتطبيق التي تظهر من خلال "مجموعة الاتصال الفنية لتطبيق معيار ISSA 5000"، و"مجموعة عمل تطبيق ضمان الاستدامة"، وآلية تقديم الاستفسارات المتعلقة بالتطبيق عبر الإنترنت، وقنوات التواصل المباشر بشكل مستمر.

مجلس معايير الأخلاقيات الدولية للمحاسبين (IESBA)

وضع مجلس معايير الأخلاقيات الدولية للمحاسبين (IESBA) مجموعة من معايير الأخلاقيات (بما في ذلك معايير الاستقلالية) الخاصة بإعداد تقارير الاستدامة وخدمات التحقق المتعلقة بها، التي تكمل البنية التحتية العالمية لمعايير الاستدامة. وتشمل هذه المعايير الدولية لأخلاقيات المهنة المتعلقة بالتأكيد على تقارير الاستدامة (IESSA) - بما في ذلك المعايير الدولية للاستقلالية - بالإضافة إلى تعديلات تتعلق بإعداد تقارير الاستدامة وأحكام جديدة تتناول الاستعانة بعمل خبير خارجي ضمن "المدونة الدولية لأخلاقيات المحاسبين المهنيين" (بما في ذلك المعايير الدولية للاستقلالية).

ويعمل مجلس معايير الأخلاقيات الدولية للمحاسبين (IESBA) على تعزيز الاعتماد والتطبيق الفعال لمعاييرهم من خلال "مجموعة عمل الاعتماد والتطبيق"، و"المجموعة الاستشارية لمراقبة تطبيق معيار IEISSA"، ومنصة الملاحظات والآراء الخاصة بمعيار IEISSA عبر الإنترنت. وفي سبيل دعم التطبيق الفعال لمعاييرهم المتعلقة بالاستدامة، طوّر المجلس (IESBA) مجموعة من المواد الداعمة للتطبيق، تشمل: أسئلة وأجوبة مشتركة حول معيار ISSA 5000 وIEISSA، ونظرات عامة فنية، وندوات عبر الإنترنت، وأسئلة وأجوبة أعدها فريق العمل الفني علاوة على مواد حول مبدأ التناسب في معيار IEISSA بالإضافة إلى سلسلة فيديوهات توضيحية. وتساعد هذه [المواد](#) أيضًا على تعزيز الوعي وفهم الدور الجوهري للأخلاقيات في إرساء أسس موثوقة لإعداد تقارير الاستدامة وخدمات التحقق، بما في ذلك تمكين الأخصائيين من التعامل مع المخاطر المتعلقة بالجانب الأخلاقي مثل التحيز، وتضارب المصالح، والضغط غير المبرر، والتضليل البيئي، وكذلك التهديدات التي تمس الاستقلالية في سياق مهام التحقق من الاستدامة.

البنية التحتية للمعلومات والبيانات

ينبغي للدول أن تنظر فيما إذا كان بإمكانها الحصول على المعرفة والأدوات والدعم المؤسسي اللازم لتطوير بنية تحتية قوية للمعلومات والحفاظ عليها، بما يدعم الإفصاحات عالية الجودة المتعلقة بالاستدامة. وينصب التركيز في هذا التقييم على إذا ما كانت الدول تحصل بالفعل على هذا الدعم من خلال البرامج أو الشراكات أو آليات التمويل القائمة، أو ما إذا كانت في وضع جيد يتيح لها القيام بذلك لمعالجة الفجوات التي تم تحديدها في تقييم سابق (على سبيل المثال: توفر البيانات، والقدرات التحليلية، ومنصات إعداد التقارير الرقمية، على النحو الوارد في مجال التقييم "ج").

قد يكون الحصول على الدعم متاحًا من خلال عدة برامج دولية وإقليمية. كما تساهم بنوك التنمية متعددة الأطراف، والمنظمات غير الحكومية، وشركاء الدعم الفني في تسهيل الوصول إلى البيانات عالية الجودة، والمعرفة الفنية، والمنصات الرقمية لإعداد التقارير بالإضافة إلى مجموعات الأدوات، والدعم الاستشاري والتدريبي، والموارد المخصصة لبناء القدرات. هذا وتعمل برامج التطوير المهني التي تقدمها الهيئات المهنية على تعزيز القدرات بشكل أكبر في جميع أنحاء سوق الخدمات المهنية ولدى الهيئات التنظيمية.

يبحث هذا التقييم فيما إذا كان بإمكان الدول الاستفادة من هذه الموارد بشكل فعال لتطوير بنية تحتية قوية للمعلومات والحفاظ عليها حيث تضمن إعداد تقارير الاستدامة التي تتسم بالدقة والاتساق وقابلية التطبيق.

مُعدّو التقارير

ينبغي للدول النظر فيما إذا كان بإمكان الكيانات الحصول على التوجيه الفني والتدريب والخدمات المهنية اللازمة لإعداد إفصاحات مالية عالية الجودة تتعلق بالاستدامة. وقد ينصب التركيز في التقييم على إذا ما كانت السلطات القضائية تستفيد من الدعم المتاح لمعالجة الفجوات التي تم تحديدها في مجالي التقييم "د" و"هـ"، وإذا ما كانت في وضع جيد للقيام بذلك استنادًا إلى هياكل الحوكمة والقدرات والبرامج والشرائط القائمة.

قد تشمل أنواع الدعم ما يلي:

- **مبادرات بناء القدرات والتدريب**—وهي برامج وموارد تلبّي احتياجات الجهات المُعدّة للتقارير - بما في ذلك على مستوى مجالس الإدارة والإدارة العليا - وتُقدمها جهات شريكة في التنمية وهيئات المحاسبة وغيرها (انظر الإطار 13)؛²²
- **موارد المؤسسة**—وتشمل مواد تعليمية وموارد أخرى متاحة عبر مركز المعرفة الخاص بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية فيما يتعلق بالاستدامة بالإضافة إلى مواد وبرامج لتعزيز استعداد معدي التقارير، مثل شهادة [FSA®](#) (انظر الإطار 13)؛ و

- **منتديات التعلم المتبادل**—وهي منصات للتعلم المتبادل بين الأقران توفرها هيئات ومبادرات مثل (A4S) وWBCSD وChapter Zero وغيرها، وتتيح لمعدي التقارير - بمن فيهم أخصائيي إعداد التقارير وأعضاء الإدارة ومجالس الإدارة - تبادل الخبرات والرؤى وتعزيز المناهج العملية المتعلقة بإعداد تقارير الاستدامة.²³

يُتيح الوصول السريع إلى موارد نظام الدعم لمعدي التقارير تشكيل مهاراتهم وتطبيق معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) بشكل متنسق وفعال. وفي حال أظهر التقييم محدودية الوصول، قد تحتاج الجهات المعنية إلى النظر في وتيرة الاعتماد، والاستفادة من الإعفاءات الخاصة بالتحول، وتطوير برامج بناء القدرات.

الإطار 13— بناء القدرات، ومبادرات التدريب، والموارد

حوار منتدى أسواق رأس المال في رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان) ومؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية

أنشأ منتدى أسواق رأس المال في رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان) والمؤسسة حوارًا منظمًا حول معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB)، وهي عبارة عن منصة مُهيكلّة لتيسير التواصل الإقليمي مع المجلس. كما يُقدّم منتدى أسواق رأس المال في رابطة دول جنوب شرق آسيا مبادرات لتعزيز القدرات على إعداد إفصاحات عالية الجودة حول الاستدامة في جميع أنحاء دول الآسيان، بدعم من بنك التنمية الآسيوي.

ومن خلال هذا الحوار، يُحافظ أعضاء منتدى أسواق رأس المال في رابطة دول جنوب شرق آسيا على تفاعل مُنظم مع المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) بشأن تطورات وضع المعايير، مع التركيز على المجالات ذات الصلة بالأسواق الإقليمية. تمثل المجموعة قناة رسمية لمنتدى أسواق رأس المال في رابطة دول جنوب شرق آسيا لتقديم ملاحظات مستمرة إلى المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) مع ضمان تنسيق الرسائل والتفاعل مع الجهات التنظيمية والكيانات المدرجة والجهات الفاعلة الأخرى على المستوى الإقليمي.

يتبع...

22 على سبيل المثال، يُمكن لبناء القدرات على مستوى مجلس الإدارة والإدارة العليا أن يُسهم في تعزيز حوكمة الشركات فيما يتعلق بالتقارير المتعلقة بالاستدامة، بما في ذلك التوجيه والتدريب والدعم الاستشاري بشأن الإشراف على المخاطر والفرص المتعلقة بالاستدامة، ودمجها مع الاستراتيجية وإدارة المخاطر، والمساءلة عن الإفصاحات المتعلقة بالاستدامة.

23 Chapter Zero هي إحدى الهيئات التي تركز على تمكين أعضاء مجالس الإدارة غير التنفيذيين والهامهم للريادة في مجال المناخ من داخل مجالس الإدارة. وهي بمثابة مركز للتعلم من الأقران وتبادل المعرفة، وهو ما يساعد المديرين على دمج الاعتبارات المتعلقة بالمناخ في استراتيجية الشركة وصنع القرار.

وتشمل المجموعة جلسات تواصل تُعقد مرتين سنوياً بين رئيسي المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) ومنتدى أسواق رأس المال في رابطة دول جنوب شرق آسيا (ACMF). بالإضافة إلى ذلك، يشارك منتدى أسواق رأس المال في رابطة دول جنوب شرق آسيا (ACMF) والمؤسسة في استضافة فعاليات ومؤتمرات وورش عمل فنية لرفع مستوى الوعي بمعايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) وتعزيز مدى استعداد التطبيق. يُمكن لأعضاء منتدى أسواق رأس المال في رابطة دول جنوب شرق آسيا (ACMF) والمشرفين والكيانات المدرجة في رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان) الاستفادة من التدريب المُخصص وفعاليات التوعية التي تُقدم بصيغ مُدمجة لزيادة إمكانية الوصول إليها على المستوى الإقليمي.

برنامج الأمم المتحدة التدريبي للمشاركة مع بورصات الأوراق المالية المستدامة

لمساعدة المشاركين في السوق على تطبيق معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) وتعزيز الاعتماد العالمي بشكل متسق، دخلت **مبادرة الأمم المتحدة للبورصات المستدامة** في شراكة مع مؤسسة التمويل الدولية والمؤسسة لتقديم **تدريب مجاني** من خلال الشبكة العالمية للبورصات الشريكة التابعة لمبادرة الأمم المتحدة للبورصات المستدامة. تم تطوير هذا البرنامج التدريبي بشكل مشترك من قبل مبادرة الأمم المتحدة للبورصات المستدامة، والمؤسسة بالإضافة إلى مؤسسة التمويل الدولية (IFC) - بدعم من **أمانة الدولة للشؤون الاقتصادية في سويسرا (SECO)**. تتولى البورصات استضافة التدريب محلياً، حيث تجمع بين الجهات المسؤولة عن إعداد التقارير وغيرهم من المشاركين في السوق. يوفر هذا النهج تدريباً متاحاً للجميع يمكنه الوصول بشكل مباشر إلى المشاركين في السوق.

التعاون بين شبكة الخدمات المصرفية والمالية المستدامة ومجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB)

تمثل شبكة الخدمات المصرفية والمالية المستدامة، التي تيسر لها **مؤسسة التمويل الدولية** منصة عالمية لتبادل المعرفة وبناء القدرات بين الجهات التنظيمية في القطاع المالي والاتحادات الصناعية في الأسواق الناشئة والنامية. دعمت شبكة الخدمات المصرفية والمالية المستدامة (SBFN) تعزيز اعتماد معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) وعززت من قدرات إعداد تقارير الاستدامة في جميع أنحاء الأسواق الناشئة والنامية. ويوفر التعاون بين شبكة الخدمات المصرفية والمالية المستدامة (SBFN) ومعايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) قناة منظمة للحوار والمشاركة مع الجهات التنظيمية والجهات الفاعلة في القطاع.

يقدم هذا التعاون برامج تدريبية متخصصة ومخرجات بحثية لمساعدة الأعضاء على تطبيق معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) بفعالية. تتضمن ورش العمل والندوات عبر الإنترنت وغيرها إتاحة هذه الموارد على نطاق واسع، وذلك لمساعدة الجهات التنظيمية والاتحادات الصناعية في القطاع على تحسين ممارسات إعداد التقارير وحشد رؤوس الأموال من أجل التنمية المستدامة.

موارد المؤسسة

توفر المؤسسة موارد متاحة للجميع لدعم تطبيق معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB)، بهدف إثراء الجهات التي تعد التقارير والمستثمرين والجهات التنظيمية والجهات الفاعلة الأخرى. وتشمل هذه الموارد ما يلي:

- **المواد التعليمية**— بما في ذلك توجيهات توضيحية بشأن بعض الأمور مثل **الإفصاح عن المعلومات الجوهرية، والإفصاح عن معلومات تتعلق بالتحول المناخي للكيان وبه خطط التحول** بالإضافة إلى **الإفصاح عن معلومات حول الآثار المالية الحالية والمتوقعة**. يمكن العثور على المزيد من المواد التعليمية عبر الموقع الإلكتروني للمؤسسة.
- **البث عبر الإنترنت والندوات الإلكترونية**— محتوى تفاعلي تنشره المؤسسة لرفع مستوى الوعي، وتقديم شروحات فنية، وتشكيل مدى استعداد مُعدّي التقارير المالية لمعايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB).
- **مركز معرفة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للاستدامة**— منصة عبر الإنترنت تجمع ما يقرب من 300 مورد تم تطويرها من قبل المؤسسة والمنظمات الأخرى التي تتعلق بالخبراء. يقدم مركز المعرفة لمعدّي التقارير إرشادات عملية ودراسات حالة ومواد تقنية لدعم فهم متسق يتسم بمستوى عالٍ من الجودة للمحتوى ذي الصلة بمعايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB).
- شهادة **the FSA®** — شهادة متقدمة تغطي معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB)، وتثري المهنيين بالمعرفة والمهارات المتخصصة لتطبيق هذه المعايير بفعالية، مما يُعزز من القدرات في إعداد تقارير الاستدامة، ويدعم التطوير المهني للمختصين في مجال التمويل وإعداد التقارير.

مناهج التقييم المحتملة

تتضمن تقييمات الاستعداد على مستوى الدولة مزيجاً من أنشطة جمع الأدلة، حيث تقتضي مجالات التقييم وجوانب النظر المختلفة اتباع نهج متباينة. الطرق الأكثر استخداماً لتقييمات مدى الاستعداد هي رسم خرائط المشهد العام، والتحليل المكتبي، والاستطلاعات بالإضافة إلى إشراك الجهات الفاعلة.

رسم خرائط المشهد العام

تستخدم عملية رسم خرائط المشهد العام لتكوين فهم أولي لهيكلية إعداد التقارير المتعلقة بالاستدامة في نطاق الدولة. ويتمثل النشاط الرئيسي في تحديد وتوثيق المؤسسات الرئيسية، والولايات، وأدوات السياسة العامة، وآليات التنفيذ ذات الصلة بتطبيق معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB). وتشمل هذه المعلومات أدوار الوزارات الحكومية، والهيئات التنظيمية، وهيئات الرقابة العامة، والجهات المعنية بوضع المعايير بالإضافة إلى منظمات المحاسبة المهنية، ومقدمي خدمات التحقق، وهيئات إعداد التقارير الرقمية، ومزودي البنية التحتية للبيانات. تُمكن عملية رسم خرائط المشهد العام الدول من التعرف على المسؤوليات المؤسسية، وتحديد احتياجات التنسيق علاوةً على معرفة المجالات التي قد تتطلب بناء القدرات أو تعزيز الولاية العامة.

التحليل المكتبي

يُتيح التحليل المكتبي تحديد الأدلة المتوفرة بدقة فيما يتعلق بحالة إعداد التقارير المتعلقة بالاستدامة والدعم المؤسسي داخل نطاق الدولة. ويتمثل النشاط الرئيسي في إجراء تحليل منهجي - استناداً إلى الوثائق والبيانات - للأطر المعمول بها وممارسات الإبلاغ الطوعي، والأدوات القانونية أو التنظيمية المنشورة بالإضافة إلى المواد الإرشادية، وسياسات الإنفاذ، ومنصات الإيداع، والتصنيفات علاوةً على الترتيبات الإشرافية، ومؤشرات البنية التحتية على مستوى السوق. يدعم هذا النهج كلاً من تقييم مُعدّي التقارير وتقييمات مدى استعداد المنظومة، ويساعد على تحسين الرؤى التي تم جمعها من خلال طرق أخرى.

استطلاعات الرأي

قد تكون استطلاعات الرأي أداة هامة لتقييم مدى استعداد الدول. وقد تحظى استطلاعات الرأي بأهمية خاصة لا سيما في سياق مدى استعداد معدي التقارير؛ فعلى سبيل المثال، يمكن استخدام أحد النهج القائمة على استطلاعات الرأي لجمع معلومات منظمة وقابلة للمقارنة حول مدى إلمام الكيانات بمعايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) ومستوى نضجها الحالي في مجالات الحوكمة، وإدارة المخاطر، والضوابط الداخلي علاوةً على تغطية البيانات، والموارد. وغالباً ما تستخدم أدوات استطلاعات الرأي أسئلة موجزة متعددة الخيارات لتسهيل إجراء المقارنة المعيارية بين القطاعات وأنواع الكيانات (انظر الإطار 14 للاطلاع على أفضل ممارسات استطلاع الرأي). عند الاقتضاء، يمكن إدراج أسئلة إضافية لتقييم مدى إمكانية وصول الجهات إلى خدمات المنظومة الرئيسية — مثل الخدمات المهنية أو خدمات التحقق، والحلول الرقمية فضلاً عن مصادر البيانات الخارجية — ومدى إلمامها بمصادر الدعم المخصص لبناء القدرات. كما يمكن أن تساعد استطلاعات الرأي الدول في تحديد العوائق المحتملة المتعلقة بالتكلفة والتي قد تعترض عملية التنفيذ.

الإطار 14 — أفضل الممارسات لاستطلاعات الرأي

في سياق تقييم مدى الاستعداد على مستوى الدولة، يمكن لاستطلاع الرأي الذي تم إعداده بعناية أن يوفر رؤى تتسم بكونها منظمة وقابلة للمقارنة ومفيدة لاتخاذ القرار بشأن مستوى نضج الجهات المُعدة للتقارير وقدرات المنظومة. ولضمان أقصى قدر من الفعالية، ينبغي عند إعداد استطلاع الرأي مراعاة ما يلي:

- تحديد غرض وهدف واضحين يتماشيان مع أهداف التقييم، مع توضيح الجوانب التي تسعى الدولة إلى فهمها أو تشخيصها؛
 - تحديد فئة مستهدفة تمثيلية؛
 - تضمين أسئلة تصنيفية تتيح تقسيم الردود حسب مجموعات المجيبين المعنية (على سبيل المثال، التصنيف حسب القطاع أو الحجم أو الخبرة في إعداد التقارير)؛
 - تعزيز مشاركة المجيبين إلى أقصى حد من خلال قصر الأسئلة على عدد يمكن التعامل معه، وضمان أن تكون موجزة ومركزة ومرتبطة بمؤشرات الاستعداد الرئيسية بشكل مباشر؛
 - تحديد جداول زمنية معقولة لانتهاء من استطلاع الرأي تتيح مشاركة ملائمة من مختلف الجهات الفاعلة؛ و
 - طرح خيارات إجابة منظمة (مثل أسئلة الاختيار من متعدد أو مقاييس ليكرت) كلما أمكن ذلك، بغرض تعزيز التحليل الكمي والاتساق العام وإمكانية المقارنة.
- ينبغي للدولة أن تضع نهجًا واضحًا لتفسير النتائج وتطبيقها وذلك قبل إجراء استطلاع الرأي. كما ينبغي للدولة ضمان تحليل النتائج بشكل منهجي واستخدامها لتوجيه القرارات المتعلقة بمسارات الاعتماد، والتوقيت، ونطاق الجهات المشمولة، وأولويات بناء القدرات.

مشاركة الجهات الفاعلة

يعد إشراك الجهات الفاعلة أسلوبًا شائع الاستخدام قد يكون مفيدًا بشكل خاص لتقييم جوانب مدى استعداد المنظومة. ويتضمن هذا الأسلوب عقد مناقشات أو مقابلات مركزة مع الجهات الفاعلة الرئيسية المصنفة حسب المجال الموضوعي - على سبيل المثال، هيئات الرقابة وهيئات تنظيم الأوراق المالية فيما يتعلق بالتفويض والإنفاذ علاوةً على الهيئات المهنية وشركات التدقيق فيما يتعلق بالقدرة على التحقق، وسلطات الإيداع أو مزودي البيانات فيما يتعلق بالبنية التحتية. ويمكن لآلية التنسيق بين الوكالات أن تساعد في إدارة عملية تقييمات الاستعداد بشكل عام. كما يمكن لهذه الآلية أن تدعم تشكيل مجموعات عمل متخصصة في مواضيع محددة لإجراء حوار بناء في مراحل لاحقة. وتساعد هذه الطريقة في توفير رؤى معمقة وغنية بالسياق حول المسؤوليات المؤسسية، وآليات التنسيق بالإضافة إلى القيود التشغيلية، وتحديات التنفيذ العملي.

الخطوات التالية

تستخدم أداة تقييم استعداد الدولة المفاهيم المقدمة في هذا الدليل. وتُحدّد الأداة -لكل مجال من مجالات التقييم الموضحة في هذا الدليل- محور التقييم، ومناهج التقييم المحتملة، والجوانب الواجب مراعاتها (مع اقتراح أسئلة للتقييم)، والقرارات والإجراءات المحتملة التي قد تترتب على الرؤى المستمدة من عملية التقييم.

تم تصميم هذا الدليل لاستكمال أداة تقييم استعداد الدول. ويمكن للدول أن تستخدم هذا الدليل لفهم الإطار العام لتقييمات مدى استعداد الدولة، ومن ثم استخدام أداة تقييم استعداد الدول كمورد عملي لإجراء تقييم ذاتي مفصل، وإشراك الجهات الفاعلة، واتخاذ القرارات، وتحديد الأولويات. وباستخدام أداة تقييم استعداد الدول، تضمن الدول أن تعتمد خريطة العمل على تقييم منهجي يستند إلى الأدلة، يشمل كلاً من جاهزية الجهات المُعدّة للتقارير وقدرات منظومة إعداد التقارير ونظم الدعم المصاحبة لها.

هذه الوثيقة ليست جزءاً من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ولا تُضيف إليها أو تُغيّر متطلباتها بأي شكل من الأشكال. تم إعدادها لمساعدة أصحاب المصلحة على فهم معاييرنا. لا تعكس الآراء الواردة في الوثيقة بالضرورة آراء مجلس معايير المحاسبة الدولية أو مجلس معايير الاستدامة الدولية أو مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. لا ينبغي الاعتماد على هذه الوثيقة كمشورة مهنية أو استثمارية.

حقوق الطبع والنشر © 2026 IFRS Foundation

جميع الحقوق محفوظة. حقوق النسخ والاستخدام محدودة للغاية. لا يجوز ترجمة أي جزء من هذا المنشور أو إعادة طبعه أو نسخه أو استخدامه بأي شكل من الأشكال -سواء كلياً أو جزئياً- أو بأي وسيلة إلكترونية أو ميكانيكية أو غيرها (سواء كانت معروفة حالياً أو يمكن ظهورها في المستقبل)، بما في ذلك التصوير الضوئي والتسجيل، أو تخزينه في أي نظام لاسترجاع المعلومات، دون الحصول على إذن خطي مسبق من مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS).

تمتلك المؤسسة علامات تجارية مسجلة في جميع أنحاء العالم، تشمل: IAS®، وIASB®، وشعار IASB®، وIFRIC®، وIFRS®، وشعار IFRS®، وIFRS for SMEs®، وشعار IFRS for SMEs®، و"شعار الشكل السداسي" (Hexagon Device)، وInternational Accounting Standards®، وInternational Financial Reporting Standards®، وNIIF®، وSIC®، وISSB™، وSASB®. يمكن الحصول على مزيد من التفاصيل حول العلامات التجارية للمؤسسة عند تقديم طلب بذلك.

مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية هي مؤسسة غير هادفة للربح تأسست بموجب قانون الشركات العام في ولاية ديلاوير بالولايات المتحدة الأمريكية، وتمارس نشاطها في إنجلترا وويلز بصفتها شركة أجنبية (رقم الشركة: FC023235)، ويقع مقرها الرئيسي في لندن.

Columbus Building
7 Westferry Circus
كناري وارف
لندن E14 4HD، المملكة المتحدة

الهاتف +44 (0) 20 7246 6410
البريد الإلكتروني customerservices@ifrs.org

ifrs.org